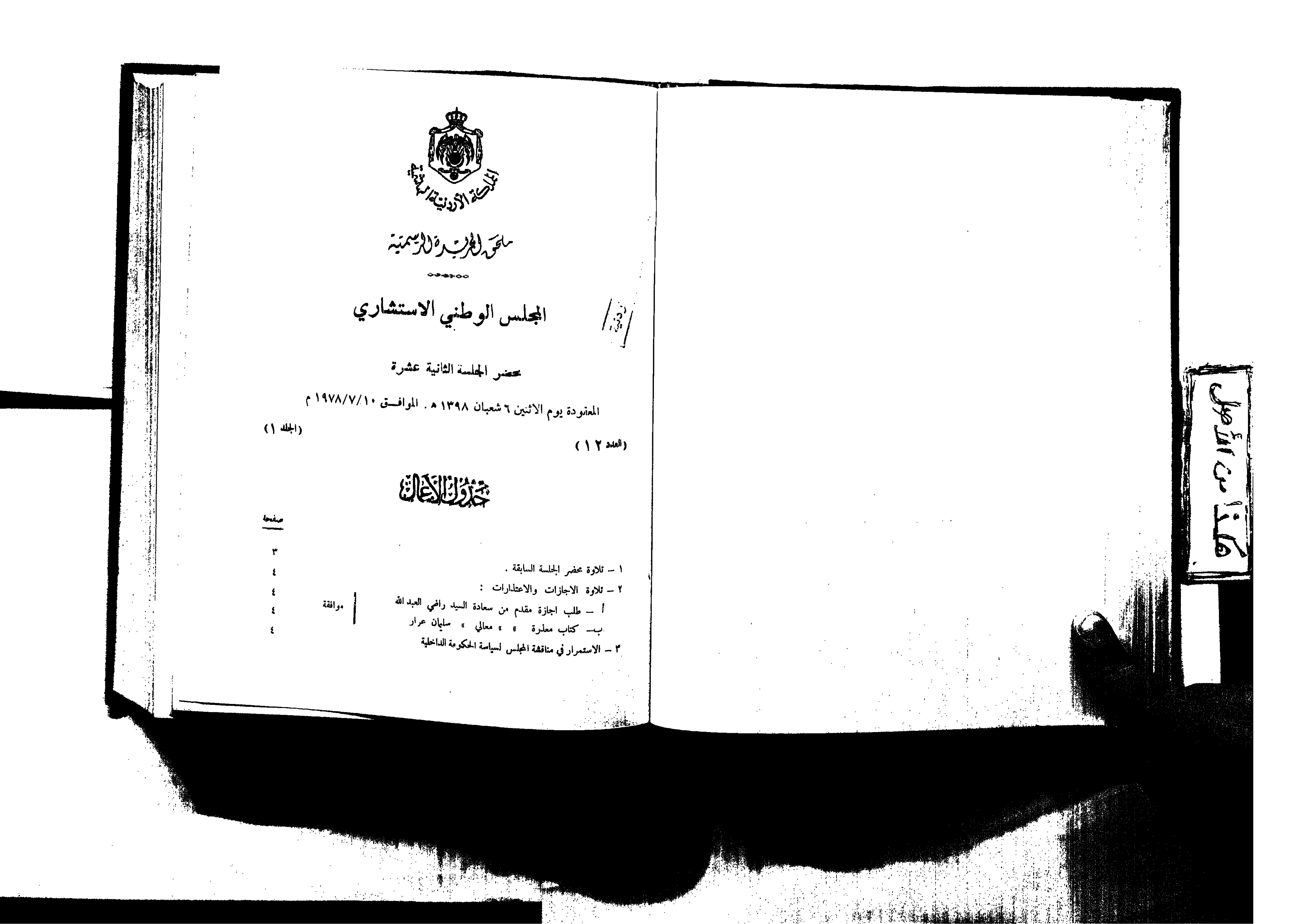


المملكة الأردنية الهاشمية

ملحق الجريدة الرسمية

المجلس الوطني الاستشاري

محضر الجلسة الثانية عشرة

المعقودة يوم الاثنين ٦ شعبان ١٣٩٨ هـ . الموافـق ١٠/٧/١٩٧٨ م

(المجلد ١)

(العدد ١٢)

جدول الأعمال

• رفعت الجلسة للاستراحة مدة ربع ساعة .

المجلس الوطني الاستشاري

محضر الجلسة

اجتمع المجلس علنا وبنصاب قانوني في الساعة العاشرة صباحا من يوم الاثنين الواقع في ١٩٧٨/٧/١٠ برئاسة دولـة السيد احمد اللوزي رئيس المجلس الوطني الاستشاري وبحضور أمين عام المجلس السيد عدنان بعيون وتغيب من الاعضاء باجازة السيد راضي العبدالله وتغيب من الاعضاء معتذرا معالي السيد سليمان عـــرار .

وحضر من الحكومـــة

١ — دولة السيد مضر بدران رئيس الوزراء ووزير الدفاع والخارجيـــة .

٢ — معالي الدكتور عبد السلام المجالي وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء .

٣ — معالي السيد عدنان ابو عـــودة وزير الاعـــلام .

٤ — معالي السيد غالب بركات وزير السياحـــة والاثـــار .

٥ — معالي السيد احمـــد عبد الكريم الطراونة وزير العـــدل .

٦ — معالي المهندس صلاح جمعة وزير الزراعـــة .

٧ — معالي السيد حسن ابراهيم وزير الانشاء والتعمير ووزير دولة للشؤون الخارجية.

٨ — معالي السيد عصام العجلوني وزير العمـــل .

٩ — معالي السيد كامل الشريف وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .

١٠ — معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة وزير المواصلات والصحة بالوكالـــة .

١١ — معالي السيد ابراهيم أيوب وزير الشؤون البلدية والقرويـــة .

١٢ — سيادة الشريف فواز شرف وزير الثقافة والشباب .

١٣ — معالي السيد محمـــد الدباس وزير الماليـــة .

١٤ — معالي المهندس سعيد بينـــو وزير الاشغـــال .

١٥ — معالي المهندس علي السحيمـــات وزيـــر النقـــل .

دولة الرئيس

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني

اعلن افتتاح الجلسة

نبحث المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليـــوم .

السيد الامين العـــام

١) تلاوة محضر الجلسة السابقة

دولة رئيس المجلس

يتلى محضر الجلسة السابقة

الجميـــع

نصادق عليه ونعفي الامين العام من التلاوة



٢) تلاوة الاجازات والاعتذارات

السيد الامين العام

ا)طلب اجازة مقدم من سعادة العضـــو راضي العبد اللـــه

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري المحترم

التمس من دولتكم منحي اجازة ثلاثـــة اسابيع ابتداء من ١٩٧٨/٧/٦ وذلك بسبـــب سفري لاوروبا لاغراض خاصة مقدما احترامي. وشكري

راضي العبد الله

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على اجازة العضو .

الجميـــع

موافقـــــون

ـــ ب ـــ

السيد الامين العـــام

طلب معذرة مقدم من عضو المجلس معالي السيد سليمان عـــرار

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري

تحياتي وبعـــد ٬

ـــارجو الموافقة على تغيبي عن جلســـات مجلسكم الموقر لغيابي خارج الوطن .

وتفضلوا بقبول خالص الاحترام ٬

سليمان عرار

عضو المجلس الوطني الاستشاري
عمـــان ٨ـــ٧ـــ١٩٧٨

دولة رئيس المجلس

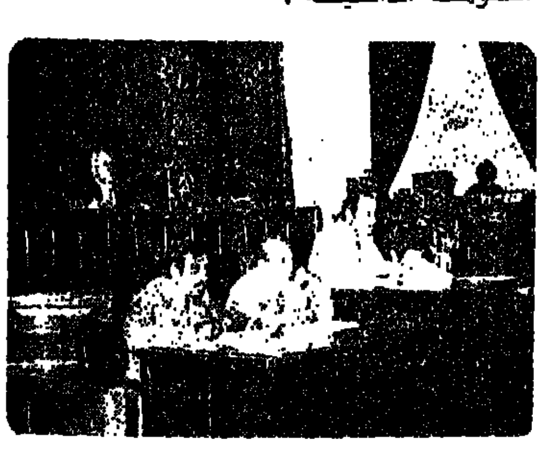
هل يوافق المجلس على اجازة العضو

الجميـــع

موافقـــــون

السيد الامين العام

٣) الاستمرار في مناقشة المجلس لسياسة الحكومـــة الداخليـــة .



دولة رئيس المجلس

من يود الكـــلام ؟

سجل يا عدنان بك .

نعود فنذكر الاخوة والاخوات اعضـــــاء المجلس باهمية الاختصار والايجاز والتركيـــز ومن يود أن لا يتكلم من المسجلين لدينا لا مانـــع عندنا من أن يطلب الانسحاب . يعني كمبدأ عام. اذا وجد ان الاخرين غطوا ما اراد أن يقول في اي وقت من المناقشة .

ـــ ٦ ـــ

السيد طاهـــر حكمت

دولة الرئيس ،

الاخوة والاخـــوات الكرام

كنت وجدا من كثيرين تطلعوا بقلب مفعـــم بالامل والرضا لقيام حكومة الرئيس بدران ، وذلك لاعتقادي ان مسيرة الحكومات السابقة كانـــت بحاجة الى تغيير في العقلية والاسلوب والمفاهيم ولاعتقادي ان هذه الحكومة الجديدة يفترض فيها انها ، تمثل قيمة جديدة في عالم السياسة المحلية مبنية على النزاهة ، والعدالة ، والرغبة الصادقة في الخدمـــة الصامتـــة .



وقد اتاح لنا الرئيس بدران ببيانه عـــن السياسة الداخلية فرصة مناقشة توقعاتنـــا وامالنا ، هل تحققت أم خابت ، أم ان بعضهـــا تحقق وبعضهـــا خاب . وفي هذا السبيل سأتجاوز ما اشار اليه البيان من تعداد للانجازات والمشاريع التي تمت ، وذلك لان تعداد المشاريع المنجـــزة وعدد شعب البريد والعيادات المفتتحة والمباني المدرسية وتعبيد الطرق لا يشكل وحده مؤشرا نحو توجه حكومي جديد ، فتنفذ مثل هذه المشاريـــع هو اول واجبات الحكومة ـــ اي حكومة ولا نتوقع من الحكومة أن تنتظر منا الشكر على قيامهـــا بواجباتها الاساسية .

وبالمقابل فان علينا أن ندرك اننا لا نستطيع أن نطلب من الحكومة هذه في فترتها المحدودة أن تعالج ظلامات العهود المتراكمة السابقة ، وان تختزل اخطاء ممارسات قديمة متكررة رسخت حتى خيل الينـــا انها اصبحت طابعـــا لاغلـــب الحكومات .

ان (مصداقية) الحكم الجاد المتوجـــه نحو قيم الخدمة الحقيقية للناس تتبدى في معالجتـــه لقضايـــا النـــاس الاساسيـــــة : التمويـــن ، الاقتصـــاد ، القضـــاء ، الحريات العامة ، الامن الداخلي ، حماية المال، العام وتحرير الادارة مـــن الفســـاد والرشوة والمحسوبية والاستزلام ومن البيروقراطية والترهل ونناقش ذلك فيما يلي :

١ ـــ بالنسبة للتمويـــن :

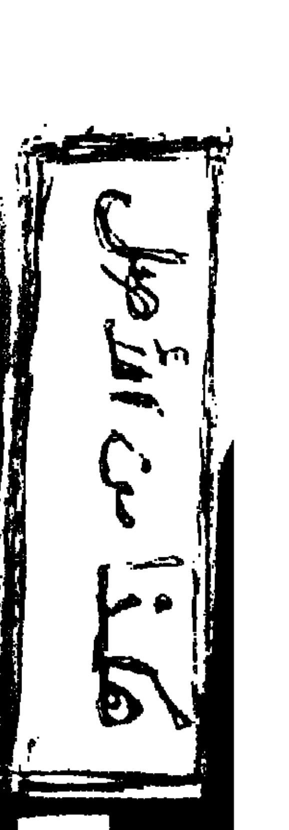
اننا نقدر جهد الحكومة الملحوظ والناجـــح في انشاء الاسواق الاستهلاكية العامة وتوسيعها وتطويرها وفي انشاء صوامع التخزين ومستودعات التبريد ، ونعتبر خطواتها في هذا المجال خطوات مخلصة وفي الطريق الصحيح ، ونرجو أن تعـــمم هذه الاسواق على اوسع فئات المواطنـــين .

ولكننا وفي معرض الرد علـــى بيان وزارة التموين نأخذ عليها تأخرها في تحديد اسعار اغلب انواع السلع ونبدي أن الزام التاجر بوضـــع التسعيرة على السلعة ، لا يعني شيئا ما لـــم تكن السلعة محدد سعرها بشكل عادل مـــن وزارة التمويـــن .

وبالقدر الذي لاقى فيه اجراء دولة الرئيس بالغاء التزام مسلخ عمان كخطوة في سبيل الغاء احتكار صناعة الدواجن والاعلاف لاقى التأييـــد المطلق والتقدير الكبير من الناس ، فاننا ننـــوه بان سوق الاعلاف لا زالت محتكرة وان اجراءات وزارة التموين في هذا المجال تبدو متعثرة وعاجزة

وكذلك نبدي ان اجراءات مراقبة الجـــودة وضبطها لا زالت قاصرة ايضا تترك المستهلـــك تحت رحمة جشع بعض ارباب الصناعة .

كما ان ارتفاع اسعار الخضار والفواكـــه وعدم توفرها احيانا ، بالمقارنة مع اسعارهـــا في سوريا ، ومع أن معظمها منتج محليا ، يستدعي اعادة النظر في سياسة الوزارة من هذه الجهة ، وقد يقال هنا ان وزارة التموين لا علاقة لهـــا بالموضوع فنقول اننا ننظر للحكومة ككل واحـــد لا يهمنا من يلقي اللوم على من الوزارات .



٢ ــ اما بالنسبة للوضع الاقتصادي :

وبمطالعة بيان وزارة الصناعة والتجارة الذي جاء مختصرا او غير شاف يهمني ان اذكر هنا ان الشكوى قائمة من ممارسات بيروقراطية يواجه بها المتعاملون مع هذه الوزارة ، كما ان جزء هاما من الفعاليات المناطة بالوزارة في موضوع الشركات ومراقبة اعمال شركات التأمين يفتقر الى الحركة والتنشيط ، والمواطن لا يشعر الا بوجود شكلي للوزارة في الشركات المساهمة العامة بعد تأسيسها ، ويفتقد دورها في الرقابة، ويشعر بان جزءا من الاعيب بعض ادارات الشركات يمر على الوزارة دون تعقب او ملاحقة.

والوزارة لم توصل حتى الان لتحديد اسعار قطع السيارات وهي لم تستطع ان تصحح او تقوم مسيرة شركات التامين العاملة في الاردن ، التي تعتقد خلافا للقانون وللاعراف التأمينية في العالم ان دورها هو فقط في امتصاص الاقساط دون التزام بتغطية الضرر وخاصة شركات التأمين على السيارات .

ونعتقد ان الاشارة الى الشركات الكبرى التي تساهم فيها الحكومة مساهمة رئيسية والطريقة التي تدار بها بعضها كامبراطوريات مستقلة لا وجود فعال للرقابة الادارية والمالية فيها هو امر يستدعي الالتفات اليه ، فالمال الذي يجري من ايدي الادارات هذه هو بالنتيجة مال عام له حرمته . لا بد من مراقبته تماما كالمال الحكومي .

٣ ــ وبالنسبة للقضاء ومرفق العدالة :

يؤسفني ان الاحظ مرفق العدالة والقضاء يعاني من اهمال تاريخي له ، فباستثناء العلاوة الهامة التي اقرتها مشكورة حكومة الرئيس بدران للقضاة ، لا تجد التفاتا ذا شان الى هذا الجهاز الحساس . مع انه من الاجهزة المنتجة للدخل ومع انه بالغ الاهمية لكونه التجسيد اليومي لصورة الدولة وعدالتها امام المواطن .

ونحن نقدر صعوبة احداث تغييرات شاملة في اسس جهاز الاحساس كالجهاز القضائي ولكننا نطرح الافكار التالية متلازمة مجتمعة :

١ ــ خلق الحوافز والاستقرار لدى افراد هذا الجهاز ، وذلك بتحقيق مشروع اسكان بمعونة مالية من الدولة للقضاة في عمان ؛ وتامين بيوت لهم للسكن تستاجرها الدولة في المدن الاخرى .

٢ ــ تأمين بعثات ودورات حقيقية تشمل بشكل دوري سائر القضاة .

٣ ــ تنشيط جهاز التفتيش على المحاكم وايلائه الاهمية المعولة عليه .

٤ ــ تطوير اساليب الرقابة الادارية على الجهاز .

٥ ــ احداث تعديلات على قوانين الاصول والمرافعات بهدف تقصير أمد التقاضي والاسراع في البدء في القضايا .

٦ ــ توزيع المحاكم على الاحياء واقسام المدن (أسوة بما فعلته المحاكم الشرعية لدينا وما تفعله بقية البلدان) .

٤ ــ واما بالنسبة لقطاع الموظفين :

وهم الفئة الادنى دخلا في مجتمعنا،والتي اصبحت تشكل (البروليتاريا الجديدة في مجتمعات التضخم ، والتي تحتاج الى دعم مخلص لا يأخذ فقط شكل زيادة محدودة في الراتب ، تاكلها اولا باول عوامل التضخم والجشع ، وانما باشكال مختلفة ذات جدوى وما انشاء الاسواق الاستهلاكية الا احدى هذه الوسائل ، التي نطمع في توسيعها وتعميمها ، وكذلك بتنشيط مشاريع الاسكان لهم وتغذيتها بالمال اللازم ، واعطائهم تنزيلات أو اعفاءات في تكاليف التعليم لاولادهم ونفقات العلاج .

كما ان احاطة الموظفين بضمانات قضائية تقيهم شر التعسف في الترقية والنقل والعزل هي امور اساسية تجب مراعاتها في أي تشريع ينظم اوضاعهم .

وبهذه المناسبة نتساءل عن مصير التوصية التي صدرت في المجلس بعرض هذا نظام الخدمة المدنية المقترح على المجلس باعتباره قضية عامة وليس لانه نظام او قانون .

٥ ــ بالنسبة للفساد والانحرافات الادارية والرشوة :

مع التسليم بوجود هذه الانحرافات وشيوعها في جهازنا الاداري ، فاننا لا بد وان ننوه ونقدر الاجراءات التي اتخذها دولة رئيس الوزراء والمتميزة بالشدة وخاصة في قضايا الرشوة والاختلاس وفي تقرير احالتها الى المحكمة العرفية التي تصدر احكاما رادعة سريعة ونحن نقدر للمحكمة العرفية هذا كل التقدير .

الا ان ايقاع العقاب هو جزء من حل المشكلة ، ولا بد من اتخاذ الاجراءات الكفيلة بمنع حدوث هذه الامور او بكشفها حال وقوعها ويجب تطوير اساليب الرقابة على المال العام في دخوله الى الخزينة وطرق استيفائه ، وفي انفاقه ايضا .

وتجب محاربة روح الاستخفاف بالمال العام وبالبلاغات الرسمية ، واشاعة الانضباطالاداري والمحاسبة على الاهمال والتسبب .

واقترح هنا انشاء نيابة عامة ادارية تتولى مراقبة العمل الاداري ، وملاحقة الانحرافات الادارية وتقبل الشكاوي المتعلقة بها وتلاحقها وتتولى تحديد المسؤوليات عن الانحرافات السابقة المكتشفة وخاصة في المشاريع الهامة التي تكبدت الدولة نفقات اضافية نتيجة للاهمال او الانحراف فيها وسواء حدث ذلك في عهد هذه الحكومة او في عهود سابقة .

٦ ــ وفيما يتعلق بالامن الداخلي :

ان اي مراقب منصف لا بد وان يشيد بالاستقرار الحقيقي غير القائم على الارهاب الذي يشمل بلادنا ، بالرغم من اننا نعيش في منطقة يسودهاالعنفوعدم الاستقرار والاضطراب وهذا الاستقرار الذي اصبح علامة مميزة للحياة في بلادنا .

٧ ــ اما فيما يتعلق بموضوع الحريات العامة :

فاننا نسجل بالتقدير روح التواضع وايقاع الصدق الذي ساد بيان الحكومة في الجزء المتعلق بالحريات العامة منه ، ونقدر للحكومة اقرارها الشجاع بان الظروف الخارجية لم نترك لها الحرية الكاملة في رسم الطريق الذي يتفق مع قناعاتها وانها تتطلع الى قيام مناخ اكثر ملائمة .

اننا مع الحكومة في قولها بانها لا تستطيع النظر الى المباديء والشعارات مجردة عن الظروف الموضوعية التي تحكم البلاد ، وانالحكم على منجزات اي حكومة في مجال الحريات يجب أن يستهدف بالظروف الخارجية والداخلية للدولة وان لا يقرر بمعزل عنها .

وعلى كل حال ، فاننا نقدر عاليا التوجه نحو الديمقراطية والمشاركةفي الحكم الذي اختارته الحكومة بتوجيه من القيادة العليا الحكيمة ،والذي يعتبر موقفنا هذا هنا موقف المراقب الناقد الناصح بعض من اثره . ونبدي ان الديمقراطية لا تتعمق الا بالممارسة والتجربة ، وان علينا ان لا نضيق صدرا بما تحتمه الديمقراطية من اختلاف في الراي والتقييم ، وحتى بالنقد القاسي احيانا ، فمن يتصدي للعمل العام والعمل الوزاري والاداري هو عمل عام يفترض في من يليه أن يتحمل سماع الراي العام حول قيامه بعمله وان لا يضيق ضرعا بمطالبات الناس وهمومهم صغيرة او كبيرة .

وعودا الى الحريات العامة ، نشير الى ابرزها وهي حرية الصحافة فتقرر باديء ذي بدء (ان لا توجه نحو الديمقراطية بدون صحافة حرة) يفرغ الناس فيها همومهم ومشاكلهم واشواقهم للمشاركة في حكم انفسهم وفي تخطيط مستقبلهم ومستقبل ابنائهم . وحتى مجلسنا العتيد هذا ما جدواه ونفعه اذا لم تكن هناك صحافة حرة واعية قادرة على نقل حقيقة ما يدور في جلساته للناس والجماهير . ولن تكن البلاد حرة الا

بصحافة حرة . وبالمقابل ونقول ايضا لا توجه نحو الديمقراطية بدون صحافة متحررة بمعنى ان على الصحافة ايضا ان تحرر من عيوبها الذاتية بنفسها ، ان تتحرر من مركبات النقص والعداء الكامن للدولة ومؤسساتها ، تتحرر من الاستزلام والدس ومن ان تكون بعيدة عن الرغبة في اقامة مراكز قوى ، بعيدة عن المبالغة والمزاودة والانجاز بعواطف الجماهير .

واذا لم تتحرر الصحافة من هذه العيوب لن يكون حصادها الاخير الا الوبال على الديمقراطية والقضاء على الحريات .

وبتطبيق المبادىء السالفة الذكر على الواقع الاردني نجد ما يلي :

ان لدينا صحافة على مستوى جيد من الاحساس بالمسؤولية وهي متطورة وتتطور باستمرار ، وتمارس قدرا جيدا من الحرية: ولكن سوء الظن المتبادل اللاشعوري بين السلطات وبين الصحف هو امر موروث من عهود الاحتلال جعل الصحافة غير حرة تماما وغير متحررة تماما لذا فهي غير حرة تماما واحيانا تكون مراكز تجمع لقوى معينة معادية .

ولقد مارست الحكومة على الصحافة سلطاتها المقررة بموجب الدستور وقانون المطبوعات ، وهي ممارسة مشروعة لا نستطيع ان نلوم الحكومة عليها طالما انها تمارس بموجب قانون ، وبمبررات تقتنع بها .

ولكن بقاء الوضع الراهن لم يعد يتلائم مع الروح الجديدة والتوجه العام نحو الديمقراطية ونحن بحاجة الى تعديل حذر للقانون ، يعطي الدولة حقها في ممارسة سيادتها وحقها في التدخل لمنع ايقاع الضرر بها وبمؤسساتها وبكيانها من خلال وسيلة الاتصال الجماهيرية (الخطيرة) الصحافة وحقها في ترشيد الاتجاهات الفوضوية والتنافسية والقائمة على الربح على حساب المضمون ، وفي نفس الوقت يجب ان يؤمن هذا التعديل حق الصحافة في ان تقول الكلمة الجريئة المتحررة المعبرة عن ضمير الشعب وتطلعات الناس . ونقترح لهذه الغاية ان يعدل القانون الحالي للمطبوعات بحيث :

١ ـ تعطي الحكومة فيه حق تعطيل الصحيفة لمدة محددة يتفق عليها دون مجال للطعن وذلك تمكينا للدولة من مواجهة بعض المواقف بصورة ناجعة لا يؤمنها احالة الامر الى القضاء، على ان يمارس هذا الحق في اضيق الحدود وتلبية لمتطلبات السلامة العامة الحقيقية وضمن حدودها مفهوم السلامة العامة ، وضمن اطار حسن النية والفهم الواسع لمفهوم الحرية .

٢ ـ تعطى الحكومة حق اغلاق الجريدة نهائيا او الغاء امتيازها ، ويكون قرارها انئذ خاضعا للطعن امام المحكمة العليا الادارية او امام محكمة خاصة تشكل تشكيلا خاصا لهذه الغاية لمراقبة اسباب ومبررات اتخاذ هذا الاجراء وفق أصول خاصة وسريعة وذلك لان الصحيفة ليست منبرا للراي فحسب بل هي ايضا اصبحت مشروعا اقتصاديا كبيرا يعيل مئات العاملين . ولا بد من ايجاد استقرار نفسي لهم وللمستقرين بهذا التعديل المتوازن تتحقق مصلحة المجتمع ومصلحة الدولة ومصلحة الصحافة والصحفيين والعاملين في هذه المهنة .

ونود هنا ان نبين ان الرغبة الحقيقية في اشاعة الحرية والديمقراطية هي اهم بكثير من توفر طرق الطعن القضائية ، اذ لا تعدم الدولة أساليب مستحدثة للتعطيل الفعلي للصحف اذا شاءت أن تدوس القوانين والاعراف .

وفي معرض حديثنا عن الصحافة وتعطيل الصحف ، ارى ان واجبي يدعوني للحديث عن صحيفة الشعب التي الغى امتيازها . فابدي انني كما هو معروف أؤيد الحكومة في تحسسها لخطورة الدس الذي ورد في تلك الصحيفة ، كما انني أعارض بشدة سلوك وقيم النادي السياسي الذي ظهرت هذه الصحيفة وكأنها تتفيأ اظلاله، ولكنني رغم كل ذلك ، ومصداقا على التوجه الاكيد نحو الديمقراطية الذي تلتزمه حكومة الرئيس بدران بقوة المثل التي تمثلها حكومة الرئيس بدران .

فانني ادعو الى اعادة النظر في قرار الغاء امتياز جريدة الشعب خاصة وانها مملوكة لشركة مساهمةفيها مجموعة متنوعة من المساهمين وادعو الى موضوع الحريات العامة فاقول ان قدرا معقولا يمارس منها . خاصة اذا قيس بما يحدث في بلاد اخرى من كبت للحريات وارهاب للفكر . واذا تكلمنا بموضوعية اكثر وجراة اعظم نقول يكفي اننا هنا نمارس نقد الحكم ، واحيانا كثيرة نمارس العمل السياسي والحزبي المنظم ونحن لا نزال احرارا .

يكفي اننا نمارس النقد للحكومة والشتم للنظام ولا تزال رؤوسنا على اكتافنا . ولكن هذه المقارنة وان تكن واردة ، لا تمنعنا من المطالبة بالمزيد من الانفتاح على الاراء المخالفة ونحن نسجل لبيان للرئيس بدران وعده بتحقيق المزيد في مجال الحريات العامة ، في حال توفر مناخات افضل . ونتطلع الى يوم نرى فيه تنظيمات سياسية وطنية تنشأ وتمارس نشاطها في رحاب الشرعية .

وايمانا منا بأن الصورة التي تكونها الدعاية المضادة عن عدد المعتقلين السياسيين هي مبالغ فيها وغير واقعية ، فاننا نعتقد ان ليس هناك ما يضير من اعلان اسماء المعتقلين وبيان التهم التي يعتقلون بسببها ونحن نثق ان الحقائق ستكون صدمة للقوى المشككة والمعادية .

واستكمالا لموضوع الحريات نطالب باجراء تعديلات شاملة في القوانين المختلفة التي تصادر حق التقاضي وحق الطعن ، وباعادة النظر في قانون الاستملاك وقانون النقل على الطرق (المتعلق بنمر السيارات العمومية المباعة من الدولة) ، وقانون المالكين والمستاجرين وتعديل سلم الاعفاءات في قانون ضريبة الدخل الذي اصبح لا يتلاءم اطلاقا مع الوضع الاقتصادي الراهن . كما تدعو الى تبني قانون متطور للادارة المحلية ، يضمن ادارة محلية لا مركزية متطورة مزودة بصلاحيات حقيقية ، وباتباع الامن العام الى وزارة الداخلية اتباعا فعليا وقانونيا وليس شكليا .

دولة الرئيس :

قد تبدو مطالباتنا كثيرة ومتعددة وبعضها متسم بالمثالية ، وقد تبدو انتقاداتنا لاذعة ولكن توقنا القديم الى المشاركة وشوقنا للتعبير عن الراي والاستجابة المتفهمة التي تواجهنا بها حكومة الرئيس بدران ، وامالنا الكبيرة التي نعلقها على هذه الحكومة . والفهم الجاد لرسالة الحكم الذي لمسناه في بيانات الوزراء التي بين اغلبها وعيا بمشاكل الناس كلها تدعونا الى تبني هذا الموقف وكلمة اخيرة اقولها .

اذا كان اتخاذ موقف الناقد او المتشفي لسلبيات الحكم يحتاج الى شجاعة ، فان اتخاذ موقف المقدر للايجابيات في الحكم يحتاج الى شجاعة أكثر في مواجهة قوى عديدة تمارس الارهاب الفكري .

وعلينا أن نكون قادرين على الوقوف بشجاعة في الحالين .

(٢)

دولة رئيس المجلس

الكلمة للسيد شمس الدين طاش

السيد شمس الدين طاش



دولة الرئيس ،

حضرات السيدات والسادة .

بعد أن تفضل دولة رئيس مجلس الوزراء واصحاب المعالي الوزراء باطلاع مجلسكم هـذا على منجزات الحكومة وتطلعاتها للمستقبل فهم انما أدوا دورهم سواء فيما قام به كل منهم في مجال اختصاصات وزارته أو في بيان ذلك أمام هـذا المجلس .

لذا فان الخطوة التالية يجب ان تاتي مـن مجلسكم ليقوم بدوره من حيث ابـداء الراي ـ والمشورة من خلال مناقشة هادفة هادئة للتوصل الى توصيات تحقق المصلحة العامة ولا يفوتنـا هنا ان نشكر دولة رئيس مجلس الوزراء على ما افضى في احدى جلسات هذا المجلس مـن ان الحكومة ستأخذ توصيات هذا المجلس بعـين الاعتبـار .

وانطلاقا من مبدأ الراي والمشورة فانني ارجو أن ابدي الملاحظات التالية حول بعض مـا ورد في بيانات السادة الوزراء .

اولا ـ وزارة الصحـة .

أ ـ من المعلوم الذي نفتخر به في الاردن بان الطب والعلاج عندنا هو في اعلى المستويات بالنسبة لبلدان المنطقـة وخاصة مستشفيـات القوات المسلحة كمدينة الحسين الطبيـة ، والمستشفى الرئيسي ، وكذلك مستشفى الجامعة الاردنية الذي خرج هذا العام اول دفعة مـن الاطباء ، وهنا يبرز سؤال يطرح نفسه ـ طالمـا انه امكن ادارة هذه المستشفيات بكل هـذه الكفاءة لماذا لا تقوم وزارة الصحة بالتنسيق مـع القائمين على ادارتها للاستفادة من خبراتهم فـي رفع مستوى مستشفيات الوزارة على الاقـل في الخدمة الفندقية التي شكى منها وزير الصحة.

ثانيا ـ وزارة التموين :

في الجلسة قبل السابقة قال معالي وزيـر التموين بانهم يدرسون الطلبات المقدمة من قبل موظفي البلديات لتشملهم خدمـة الاسـواق الاستهلاكية واعود واكرر اشارة الى الموضوع املا ان تلبي الوزارة طلبهم واعتقد ان الناحيـة القانونية لا تحول دون ذلك طالما وانه اجيـز تطبيقها على موظفي امانة العاصمـة .

ولا بد لي هنا ان انقل الى الحكومـة عتب موظفي البلديات عليها لانها لا تتساهم حـين اصدار بلاغات بايقاع الحسم علـى رواتـب الموظفين في بعض المناسبات وتتساهم حـين اصدار بلاغات وانظمة منح الزيادات والعلاوات.

ثالثاـ وزارة الثقافـة والشباب .

هذه الوزارة من احدث الوزارات في بلدنـا ولها مجالات واسعة وكثيرة ولكن اقتصر الحديث على مجال واحد هو اقدم من الوزارة نفسهـا وهو مجال مؤسسة رعاية الشباب التي من اهم اختصاصها الرياضة .

دولة الرئيس ، حضرات السيدات والسادة .

الكل منا يرى ويشاهد كيف ان الرياضـة اصبحت تسير على خط متواز مع السياسة بـل وتلعب في السياسة ادوار لها اهميتها وعلـى سبيل المثال فان تطور الرياضة في البلاد العربية في السنوات الاخيرة وانتساب اتحاداتها المحليـة الى الاتحادات الدولية ورفضها للاشتراك فـي الدورات والالعاب الرياضية التي تشترك فيهـا اسرائيل ادى الى ابعادها من النشاطات الرياضية في المنطقة ، ولما للرياضة من اهداف ساميـة فان العالم اصبح يوليها العنايـة الفائقة .

ولقد اشار معالي وزير الثقافة والشبـاب الى الموضوع واوضح أن بلدنا يعاني من نقص المدربـين .

ولكن المدرب هو احد عناصر الرياضـة وبالامكان استيراده من الخارج الا انه هناك عنصر أخر هام جدا يجب توفيره وتأمينه قبل المدرب ولا يمكن استيراده من الخارج باي حال من الاحوال وهو الملعب الذي يقوم المدرب بالتدريب عليه .

ومن المؤسف انه لا يوجد في المملكة سوى ملعب واحد له سور ومدرجات وهو استـاد

عمان الدولي في مدينة الحسين للشباب كما وان معظم المدن محرومة من الملاعب البدائية لـذا فانني باسم الشباب الرياضي اتمنى من الحكومة ان تخصص مبلغا من المال لغايات انشاء الملاعب في المدن بالتعاون مع وزارة الثقافة والشبـاب والبلديات .

وبالنسبة للرياضة هناك امر أخر لا بـد من الاشارة اليه وهو الادوات الرياضية التـي اصبحت تباع باسعار عالية جدا ومـن الواجب مراقبة اسعارها وتحديدها لتباع باسعار معقولة

رابعا ـ وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسـات الاسلاميـة :

لم يتطرق معالي وزير الاوقاف الى موضوع المقابر كأن الامر لا علاقة له بهذه الوزارة .

دولة الرئيس ، حضرات السادة .

كل الاراضي المخصصة للمقابر تسجـل تلقائيا لدى دائرة التسجيل باسم وزارة الاوقاف التي لا تقوم باي خدمة في هذا المجال وتترك ذلك للبلديات بالنسبة لما يقع منها ضمن حدود البلديات ونتيجة لهذه الازدواجية في الصلاحيات فان ازمة مقابر حادة لا تزال قائمة في مدينة الزرقاء ولا يجد الناس حلا لها سوى نبش قبور موتاهم القديمـة لدفن موتاهم الجدد . وقد كان بالامكان حـل الموضوع ولكن الازدواجية في الصلاحيات حالت دون ذلك ـ فبعد ان امتلاءت المقابر رات البلدية استغلال ارض كانت قد خصصت منذ اكثر مـن عشرين عاما للمقابر ـ ولكن لدى الكشف تبـين انها او معظمها ذات طبيعة صخرية بالاضافـة الى انها وخلال هذه المدة الطويلة قد احيطـت بالاحياء السكنية لذا راى المجلس البلدي تقسيم هذه الارض وبيعها بالمزاد العلنـي لشراء ارض مناسبة وقد كان بالامكان شراء ارض تزيـد مساحتها عدة مرات من مساحة هـذه الارض ولكن تبين انها مسجلة باسم وزارة الاوقاف التي رفضت الفكرة وقالت ان على البلدية ان تشتري ارضا من موازنتها لغايـات المقابر والـوزارة ستستغل هذه الارض لغايات اخرى وهكذا اهمل الموضـوع .

فهل لنا ان نرجو الحكومة لازالة مثل هذه الازدواجية بان تكون المقابر والاراضي المخصصة لها والواقعة ضمن حدود البلديات ملكا للبلديات تقوم هي بالاشراف عليها وتسويرها وتشجيرها والغائها والتصريح بالدفن فيها ومنع الدفن فيها طبقا للانظمة الخاصة بها .

خامسا ـ وزارة الشؤون البلدية والقروية .

دولة الرئيس ، حضرات السادة .

هـذه الوزارة مـن اهـم الوزارات لان اختصاصها يتعلق باخص خصوصيات حيـاة المواطنين ومعيشتهم لكون البلديات هي المسؤولة عن توفير مياه الشرب وانشاء الطرق وتأمـين الكهرباء والاشراف على نظافة المـدن والقرى وتنظيم الابنية وغير ذلك من الامور الحيويـة الهامة . والمتتبع لنشاطات البلديات يرى كيـف ان الخط البياني لهذه النشاطات يسير في هبوط تدريجي وباعتقادي بان اللوم في هذا ليس علـى الوزارة والبلديات فحسب بل ان المواطنين ايضا يقع عليهم جانب من اللـوم .

فالوزارة مطلوب منها سرعة انجاز تعديل قانون البلديات المعمول بـه منذ اكثر من عشرين عاما وقد اشار معالي الوزير في بيانه بانه تـم تشكيل لجنة لهذه الغاية ونامل ان تاخذ اللجنـة هذا الموضوع بصفة الاستعجال لوضعه موضع العمل خلال اقرب وقت .

اما البلديات التي ازدادت في الاونـة الاخيرة الحملات عليها بشان تقصيرهـا في اداء الخدمات فانها تعزو ذلك الى قلة مواردها التـي اصبحت لا تتناسب وحجم الجهد الملقى علـى عاتقها كما وان رؤوساء البلديات يتذمرون لعدم تمتعهم بصلاحيات شخصية تمكنهم من الاشراف المطلق على موظفي البلديات من حيث التعيـين والترفيع وصرف الزيادات السنويـة واعطـاء الاجازات وايقاع العقوبات حيث أن نظام موظفي البلديات ينص على موافقة الحاكم الاداري ومعالي وزير الشؤون البلدية والقروية على تعيين موظفي البلديات حسب درجاتهم كما لا يملك رئيـس

البلدية ولا المجلس البلدي منح الموظفين اجازة ولو ليوم واحد الا بعد موافقة الحاكم الاداري . ولا يعاقب الموظفين المصنفين ولا يعزل ولا يجازي الا اذا قدمت بحقه شكوى وشكل المجلس البلدي لجنة تحقيق أي ان الموظف الذي يتأخر عن الدوام لا يحق لرئيس البلدية توجيه انذار اليه او معاقبته الا من خلال المجلس البلدي .

اما المواطن وبصفته احدى جهات تمويـــل البلديات فان عليه أن يقوم بدفع الضرائب والرسوم المطلوبة منه عند استحقاقها للتتمكن البلديـــة من القيام بخدمته كما وان عليه ان يتعاون معهـــا في كافة مجالات الخدمة بالتقيد بالتعليمـــات والارشادات الموجهة اليـــه .

دولة الرئيس ،

بعد ان انهيت كلامي عن العموميـــات ارجو أن اوجز بعض خصوصيات لواء الزرقـــاء ومدينـــة الزرقـــاء .

١ ـــ بلدية الزرقاء : وهذه البلدية يجب ان تحظى بعناية خاصة من الحكومة ووزارة الشؤون البلدية والقروية لانها تتحمل مسؤوليات كبـــيرة اضعافها مضاعفة عن حجم مواردها ولهـــذه البلدية بعض المشاكل التي تحتاج الـــى حلول سريعة لكي لا تستفحل وتنقلب الـــى ازمـــات مستعصية الحـــل وهي :

١ ـــ مشكلة المياه التي بدات تظهر خـــلال السنتين الاخيرتين في عوجان وطريق ياجوز لبعد هذه المناطق عن منطقة ضخ المياه والخزانات ، وكذلك موضوع شبكة المياه القديمة المهترئـــة والتي يترسب منها ما نسبته ٤٨٪ من الميـــاه المضخوخة حسب احصاءات بلدية الزرقاء وقـــد رفعت البلدية الى وزارة البلديـــات الحلـــول المقترحة للتغلب على هذه المشاكل طالبة منحها القروض اللازمة لهذه الغايـــة .

٢ ـــ نظافة المدينة وجمع النفايات : هـــذه المشكلة ناجمة عن احجام عمالنا المحليين عـــن العمل في هذا المجال بالاضافـــة الى ارتفـــاع الاجور التي يطالب بها العمال المستوردين هـــذا ان امكن تأمين عدد من السيارات بحيث تشكـــل هناك فرق محمولة لجمع النفايات من الاحيـــاء والاسواق ، ولكن البلدية لا تملك الامـــوال اللازمة لشراء هذه السيارات وهي بالتالـــي تحتاج الى مساعدات او قروض بصورة مستعجلة لتامين هـــذه السيارات .

٣ ـــ اما الامنية الغالية لسكان الزرقـــاء: فهي المجاري العامة التى اشار اليهـــا معالـــي الوزير في بيانه بان الوزارة انجزت دراســـة كاملة لمشروع مجاري المدينة ولكن الوزارة لـــم تتمكن من وضعه موضع التنفيذ لعدم توفـــر الامكانيات المالية وهو امر مخيب الامال لسكان الزرقاء الذين كانوا قد سمعوا اخبارا حـــول الموضوع وذلك ان الحكومة جاهدة في انجـــاز دراسة مشروع مجاري الرصيفة بمشروع مجاري الزرقاء لان مشروع تزويد العاصمة بمياه الشرب من سد الملك طـــلال لن يتحقق الا بعمل مجاري عامة في الزرقاء والرصيفة لان الفضلات التـــي تنساب الى سيل الزرقاء من المعامل والمصانـــع والحفر الامتصاصية على امتداد السيل تـــؤدي الى تلويث مياه السيل المذكور وحيث ان بلديـــة الزرقاء عاجزة عن القيام بهذا المشروع فـــان سكان مدينة الزرقاء يتقدمون الى الحكومـــة الموقرة باجر الرجاء للعمل على انجاز المشروع.

وبهذه المناسبة لا بد من الاشارة الى منطقة السيل المذكور في الزرقاء التي تشكل اكبر مصدر لتلوث البيئة سواء بالنسبة لتواجد المصانـــع فيها او الفضلات والروائح الكريهـــة المنبعثـــة منهـــا .

٤ ـــ الطـــرق :

يطالب سكان بعض قرى لواء الزرقـــاء بتعبيد الطرق الموصلة الى قراهم وخاصة قـــرى ناحية بيرين ، ولدى وزارة الاشغال العامـــة على ما اعتقد دراسات لهذه الطرق .

٥ ـــ اراضي الخزينة في الزرقـــاء والازرق وموضوع تفويضها على واضعي اليد امرا اخـــذ

وقتا طويلا مع ان الجهات المختصة كانت قـــد وعدت بانهاء الموضوع خلال اقرب وقت والمعنيون بهذا الامر يرجون الحكومة بالاسراع فيـــه واستكمالـــه .

دولة الرئيس ، سيداتي سادتي

هذا ما استطعت ايجازه عن مشاكل مدينة الزرقاء ، املا ان يقع ذلك من الحكومة موضوع الاعتبار والاهتمام وشكـــرا .

(٣)

دولة رئيس المجلس :

تفضل امين بك شقـــير

السيد امـــين شقـــير :



دولة رئيس المجلس ، حضرات الزميلات والزملاء

ان بيان دولة رئيس مجلس الوزراء الذي تقدم به الى هذا المجلس ، انما يمثل حلقة جديدة في سلسلة الاجراءات التي اعتمدتها الحكومـــة في اطلاع المجلس على مختلف الجوانب التي يقـــوم عليها واقـــع البلد وتبنى عليها سياسته ، ليكون للمجلس من ذلك كله اساس من المعرفة الواضحة التي تمكنه من اعطاء المشورة في القضايا التـــي تطرح عليه او في القضايا العديدة التي يتوقع منه الشعب ان يبدي فيها رايا صائبا ومشـــورة منتجة ، لذلك اجدني مرة اخرى راغبا في ان اعبر عن تقديري الكبير لحرص الحكومة على ان تلتزم بما يجعل علاقتها بهذا المجلس سليمة دائما وبما يمكنها من ان تستمع الى الراي من كل زوايـــا النظر وابعاده .

دولة الرئيس ، حضرات الزميلات والزملاء

ان القضايا الكثيرة التي جاء عـــلى ذكرها بيان دولة رئيس مجلس الوزراء جديرة بعنايـــة المجلس واهتمامه واحدة واحدة ، على الرغم من ان بعضها يستاثر باهتمام شعبنا والراي العـــام فيه أكثر من غيره .

وانني اذ اركز على الجانب السياسي مـــن بيان دولة رئيس مجلس الوزراء ، ذلك الـــذي ينصب في النهاية على تفسير المبادىء التي ننادي بها في حياتنا العملية والواقعية ، فلقناعتي بـــان الوصول الى مصطلحات اساسية في هذا المجال والوصول الى صيغة صحية وسليمة في علاقـــات الدولة بمواطنيها وعلاقة المواطنين بدولتهـــم ، انما يمثل الاساس المتين الذي منه ننطلق في بنـــاء وطننا وحمل مسؤولياتنا العامة بأيمان وثقة .

ان ما عبر عنه دولة رئيس مجلس الوزراء من أن الهدف الثابت للحكومة اية حكومة في هـــذا البلد أن توفر للمواطن رخائه وهانئه وان تحيطه بجو من الامن والاستقرار ، يلقى بالغ التقدير ، وانني ارغب في ان اضيف بان الترجمة الواقعيـــة لهذا الهدف ، لا يمكن ان تكتمل الا اذا ادركـــت الحكومة اية حكومة في هذا البلد بانها حين تنفـــذ احكام الدستور فيما نص عليه من حقوق للمواطنين الاردنيين خصوصا ما جاء في المواد المدرجـــة في الفصل الثاني ومطلع الفصل الثالث منه ، فانهـــا تمارس اهم واجبات الدولة وربما اعمقها اثرا في تكوين البنية الاساسية والسليمة للمجتمع ، والتي يترتب عليها والى مدى بعيد بناء قدرات هـــذا الشعب على ممارسة دوره الحضاري البناء على الصعيدين القومي والانساني بشكل عام وقدرته على التصدي للاخطار التي تحيط به وبوطنـــه بشكـــل خـــاص .

دولة رئيس المجلس ، حضرات الزميلات والزملاء

ان المبادىء التي استقرت عليها أحكام الدستور ، في تكريس حقوق الشعب وحقوق المواطنين ، انما جاءت من ثلاثة منابع اساسية :

المنبع الاول : في انها تكريس للقيم التي ناضلت البشرية من اجل تكريسها في وجه الطغيان وقوى الشر وكان انتصارها معبرا عنها في الرسالات السماوية وفي قيم الحضارات جميعا .

المنبع الثاني : يرفدنا به تراث امتنا الحضاري ، يوم قرر الخليفة الراشد الثاني عمر بن الخطاب حق الناس في ان يكونوا احرارا كيوم ولدوا ، واستهجن ان يسمح وال لنفسه ان ينقص من حرية الناس او ان يعتدي عليها فوجه اليك تلك الرسالة المشهورة — متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم امهاتهم احرارا — وقد قالها باصالة المؤمن وطمانينة الواثق بنفسه وبرسالته وبشعبه فكان لهذه الامة من هذا المبدا وغيره من المبادىء الحضارية المتطورة ما اهلها لان تكون منارة الهدى وامل الانسانية .

والمنبع الثالث : ان الانسان في وطننا انسان مسؤول يعرف التزاماته وواجباته ، لذلك فهو جدير بالتمتع بالحقوق التي يتمتع بها الانسان المتحضر على اي جزء من هذا الكوكب الذي نعيش عليه .

ان المبادىء التي استقرت عليها احكام الدستور ، ليست مجرد مقدمات انشائية لاحكام اخرى تبطلها أو تعطلها او تحل محلها ، بل انها مبادىء مقصودة لذاتها معنية بكل حرف فيها ، فهي الاصول والقواعد المستقرة ، وغيرها الاستثناء — والمؤقت والعابر لذا كانت هي الاصل وهي المصدر للقوانين التي تجيء لتفسر تلك المبادىء تفسيرا لا يخرج بالمبدا عن مساره ولا يقوده الى نقيضه .

وهي بنصها وبروحها وفلسفتها معيار الشرعية ومقياس القوانين والانظمة والممارسات، فكل قانون يناقض الدستور او اي حكم من احكامه ، وكل تصرف يناقض نص الدستور أو روحه فانه باطل وغير شرعي . وهذا هو الالتزام الحقيقي بالشرعية : التزام المسؤول يقابله التزام المواطن في اطار التوازن الذي يحول دون الطغيان كما يحول دون الفوضى .

من هذه النظرة بالذات ، فاننا نفهم الاشارات العديدة التي وردت في الدستور الى أن حقوق المواطنين انما تمارس ضمن حدود القانون ، فهي تعني القوانين التي تنظم الممارسة ولا تلغيها او تحرفها عن مقاصدها واغراضها ، وتعني — القوانين التي تؤكد مبادىء هذه الحقوق اي مبادىء الدستور واحكامه ، فلا تلغيها عمليا او تفرغها من محتواها من خلال التطبيق .

دولة رئيس المجلس ، حضرات الزميلات والزملاء

اننا لنشكر الله على كل خير اصابنا وندعوه سبحانه ان يجنبنا شر اعمالنا ، واننا لنشكره سبحانه على نعمة الامن ونرجوه سبحانه ان يجعلها سابغة شاملة ، تصيب كل مواطن ومواطنة ، ولو كان له راي غير راينا او مارس حقا من حقوق المواطنة ووفق احكام دستور بلده ولو بطريقة لم تعجبنا او نختلف معه عليها .

واننا لنشكره سبحانه جلت قدرته ان لخق بين شعب هذا البلد مجموعة واعية مدركة ، لم تنزلق الى ما انزلق اليه غيرها من انحرافات وعاهات فكانت مثلا طيبا على شعب متحضر واع ، يتصرف بايمان وصبر على النفس حتى وهو يجتاز اقسى مراحل ايامه واشدها هولا ، فما تورط في اقليمية ولا طائفية ونای بنفسه من الجاهلية وعن الهمجية، فاكد بذلك اصالته ووحدة وجوده ووحدة مصيره متعاليا على كل ما تعرض له من اغراء الظروف والمصطادين فيها ليكون غير ذاته .

فكان شعبنا هكذا عنصرا اساسيا اخر نعتمد عليه فيما ننعم به من امن .

اننا اذ نشكر الله جلت قدرته على كل هذا ، لنرجوه سبحانه ان ينزل السكينة على قلوبنا فنتذكر بان دستورنا كان صريحا حين اكد في صدره وفي مادته الاولى ان المملكة الاردنية الهاشمية دولة عربية ومستقلة ذات سيادة ، ملكها لا يتجزا ولا ينزل عن شيء منه ، والشعب الاردني جزء من الامة العربية ، ونظام الحكم فيه نيابي ملكي وراثي .

فليس من حق احد ان يخشى على هذا الوطن ، اذا حاول شعب هذا البلد بمختلف بنياته الفردية والجماعية ، ان يؤكد حقيقة وطنه كوطن عربي وان يؤكد ذاته كجزء من أمة عربية موحدة الوجود رغم الحدود ، وموحدة المستقبل والمصير سواء اكان مستقبلا مشرقا كما نتمنى او مظلما لا سمح الله .

وتبعا لذلك فان ممارسة المواطن لحقوقه الدستورية ، ضمن مبدا الالتزام القومي كما حددته المادة الاولى من الدستور ، لا بد وان تكون ممارسة شرعية ودستورية وسليمة لا تمثل مآخذا او عيبا يساق في وجه المواطن وعلى العكس من ذلك فان كل ممارسة مناقضة لمبدا الالتزام القومي هي الممارسة المتهمة والمدانة ، سواء اتخذت صيغة اقليمية او تعبيرا طائفيا . وحسبي ان اذكر بخطاب جلالة الملك يوم تخريج الفوج الثالث عشر من طلبة الجامعة الاردنية فذكرنا ، حين ذكر الجامعيين بمهمة الجامعة في بناء الوطن حين قال — ان قوة الاردن في وحدة شعبه وتماسك ابنائه وابناء الاردن سواسية عليهم جميعا نفس الواجبات لوطنهم كما ان لهم نفس الحقوق ، لا مجال للتفريق بين ابناء الشعب الواحد على اساس اقليمي ولا مكان لفرقة طائفية او تحسبية وحين قال — ان ابناءنا في الجامعات كابنائنا في المدارس ، هم مواطنو المستقبل وهم قادته ونحن لا نقبل للاردن في المستقبل الا ان يكون وطن الوحدة والقوة والتلاحم، وطنا حرا واثقا متين البنيان —.

دولة الرئيس ، حضرات الزملاء والزميلات

ان قضية الشرعية قضية اساسية وخطيرة ونحن نصر على ان نعيش حياة حرة نمارس فيها حق الفعل في قضايا امتنا ومصيرها كبيرها وصغيرها ، ونتفاعل معها وبسببها بمختلف أوجه الراي وانواع التيارات السائدة على كوكبنا الصغير ، ضمن اطار الشرعية ووفق منطقها وضمن مبدا مسؤولية الافراد والجماعات عن وطنها ومستقبله وعن مكتسباتها وتطورها بشكل يتناسب دائما وبصورة مضطردة مع الحقوق المتاحة للمواطنين : ذلك ان احساس المواطن بحريته وممارسته لتلك الحرية . وان اطمئنان المواطن الى كرامته المصونة وشعوره بالامن على ماله وعرضه وان ثقة المواطن بأمن بلده وسلامة اراضيه والاستقرار عليها .

وان احساس المواطن بالمستقبل ، مستقبل وطنه ومستقبله في وطنه . وان احساس انساننا بارتباطه بارضه وانتمائه الى بلده ومجتمعه انما يمثل التفسير العملي والواقعي للحقوق الاساسية والدستورية بل هي الترجمة الحية لميثاق حقوق الانسان ، وهي من بعد الشروط الواجب توفيرها لصنع المواطن الصالح ، المواطن الايجابي في موقفه القادر على حمل مسؤولياته الوطنية ، لا المواطن السلبي الذي ينتهي امل وطنه به ان يدفع اذاه عن وطنه ومواطنيه .

دولة رئيس المجلس ، حضرات الزميلات والزملاء

في غمرة التيه الذي تشهده امتنا وفي حلبة التسابق الشرس الى التخلي عن المبادىء والقيم يحلو للبعض ان يقارن ويستنتج ، فيجد من اخطاء الغير او انحراف الغير او تخلي الغير عن مبادئه عذرا في التخلي عن كل مبدا والتشكيك في كل قيمة

وانني في غمرة التيه هذا ، ارغب في ان اؤكد ايماني وايمان العديد من ابناء الجيل الذي انتمي اليه وايمان الشعب الذي اتشرف بالانتماء اليه ، الى مناقبه وفضائله ، والى مآسيه ومعاناته بحقوق هذا الشعب وحقوق الانسان والناس فيه بحقوقهم الدستورية وحقوقهم العامة بحقهم في ان يتمتعوا بحرياتهم ، بحقهم في ان يكون لكل منهم رايه وان يكون قادرا على التعبير عن رايه وبكل الوسائل المشروعة . حقهم في ان يطلعوا على الحقيقة ويتعاملوا مع الحقيقة ، حقهم في ان يتصلوا بمصادر المعرفة المقروءة والمنظورة والمسموعة والمباحة لكل الناس في العالم المتمدن، دون تدخل من احد .

ايماني بحق الناس في ان يتسابقوا الى الخدمة العامة والى حمل مسؤولياتهم ، لا كموظف في اجهزة الدولة فقط وانما كمواطنين مسؤولين

أيضا وعن طريق الالتقاء الحر والمنظم على شكل أحزاب سياسية قومية وطنية مشروعة .

انني استاذن دولة رئيس المجلس ان اخاطب في هذه الفترة دولة رئيس مجلس الوزراء ، وادعوه الى موقف ينطلق من الايمان بهذا الشعب، بفضائل انساننا ومزاياه ووعيه واحساسه بمسؤوليته . أدعوه الى موقف يقود الى سياسة جديدة تعيد الى مواطننا قدرته على ممارسة مواطنة ايجابية وحقيقية من خلال احقاق الحقوق ورفع التحفظات وتلخيص الدولة من شعورها الدائم بالحاجة الى المعالجات الاستثنائية والقواعد والقوانين الاستثنائية في بناء الموقف وممارسة الفعل .

ادعو الحكومة الى موقف جديد يمثل منعطفا كبيرا وعظيما لا في حياة هذا البلد فحسب ، ولكن في حياة الامة العربية ، الى موقف تترجم فيه الحرية والديمقراطية لا بروحها العامة ولكن بتفاصيل حياتنا وفي اقامة مؤسساتنا السياسية وضمان الحقوق الدستورية بنصها وروحها ، بعيدا عن سوء الظن ومنطلق الوصاية الابدية ، ولنكون من بعد الفريق الذي يقيس الاخرون مواقفهم عليه لا الفريق الذي يقيس مواقفه على مواقف الاخرين .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

(٤)

دولة رئيس المجلس

الكلمة للسيدة نائلة الرشدان



السيدة نائلة الرشدان :

دولة الرئيس ، حضرات الاعضاء

اشكر دولة رئيس الوزراء على البيان الذي قدمه فيما يتعلق بالسياسة الداخلية وكذلك اصحاب المعالي الوزراء . ولقد قرات بيان دولة الرئيس واستوقفتني الفقرة المتعلقة باستقلال القضاء حيث ورد — وسيبقى استقلال القضاء الاردني في كل الظروف مصونا لا يمس وحرا لا تاثير عليه لغير الضمير وسيادة القانون الذي حرصت هذه الحكومة كما وعدت منذ اول يوم لها في ان تؤكد احترامها وحمايتها له ليظل قضاؤنا هو الدعامة الحقيقية والضمانة الرئيسية لحماية الحق والعدل .

من هنا اردت ان انطلق لاتحدث بعض الشيء عن استقلال القضاء وما اقترح ان يوصى به للعمل لعى تحقيق ما تهدف اليه الحكومة في هذا المجال والعمل معا على جعل القضاء الاردني يتمتع بهذا الاستقلال على اكمل وجه .

أ — ١ — الملحوظ ان كثيرا من التشريعات تنص على ان القرارات الصادرة من الادارة غير خاضعة للطعن لدى محكمة العدل العليا وهذا يخالف الغاية التي استهدفها الدستور من احداث هذه المحكمة كذلك فان التعليمات العرفية قد حجبت محكمة العدل العليا عن النظر في الطعون المقدمة لالغاء القرارات الادارية باستثناء الطعون الانتخابية المتعلقة بالبلديات والمجالس المحلية والادارية . ولكن عندما صدر قانون البلديات لحق هذا الاستثناء وجعل الطعون المتعلقة بالانتخابات البلدية من اختصاص محكمة البداية . والغيت المجالس المحلية والادارية فلم يبق لمحكمة العدل اختصاص فيما يتعلق بالانتخابات وبقي النص دون مضمون اختصاص اخر لم توقفه التعليمات العرفية يتعلق بالحقوق التقاعدية . اما باقي القرارات الادارية فقد نصت التعليمات العرفية على وقف صلاحية محكمة العدل العليا من ممارسة اختصاصها . ولو نفذت التعليمات العرفية بحسب ظاهر نصها لما وجد المتظلم من القرارات الادارية محكمة ذات اختصاص لتضيفه .

لذلك اصبح من الضروري الغاء النص الوارد في التعليمات العرفية الذي يوقف صلاحيات محكمة العدل العليا والغاء التشريعات التي تعتبر القرارات الادارية محصنة . واشير بوجه خاص الى قانون التقاعد الذي جعل قرارات الاحالة على التقاعد قطعية وغير خاضعة للطعن ومعلوم ان الاحالة للتقاعد انما تتناول الموظفين الذين امضوا عشرين سنة أو اكثر في العمل بينما الموظف الذي يرتكب جريمة وينهى عمله يحق له الطعن بقرار فصله وهذا اخلال باوضاع اولى بالرعاية لا سيما وان انهاء الخدمة بسبب ارتكاب جريمة يكون نتيجة لاجراء تاديبي .

٢ — كذلك اشير في موضوع النزاع المتعلق بالاستملاك فقد نزعت اختصاصات المحاكم العادية واسند الفصل فيها الى لجان ادارية وبالرغم من النص في ان يتراس هذه اللجان قاض الا ان غالبية اعضاء هذه اللجان هم من موظفي الادارة . ومعلوم ان القرارات تصدر باكثرية الاصوات وهي ليست ملزمة بان تدعو الفريقين لسماع حججهم وهذا يختلف عن الضمانات التي يكفلها القضاء للمتخاصمين .

٣ — كذلك تم نزع صلاحيات المحاكم العادية من بعض الجرائم واسندت صلاحية البت فيها الى المحاكم العرفية رغم ان الضمانات المتوافرة في المحاكم تحقق عدالة شكلا وموضوعا اكثر من المحاكم العرفية لان النزاعات تعرض على ثلاث درجات بينما تبت المحكمة العرفية بالدعوى ويخضع قرارها لتصديق الحاكم العسكري وحده.

ب — ١ — المجلس القضائي حين تعيين القضاه مقيد بالمنسبين من قبل الوزير وفي هذا تحديد لحرية المجلس .

٢ — يلاحظ ان بعض القضاه يستقيلون من العمل بسبب الفارق الكبير بين دخل القاضي ودخل المحامي الامر الذي يستدعي وضع كادر خاص للقضاه لاستقطاب الكفاءات الممتازة .

٣ — ان من حق القضاه او الحقوقيين أن يوفدوا في بعثات للحصول على درجات علمية في فروع الحقوق المختلفة مثل القانون المدني والجزائي والقضاء الاداري .

٤ — مما يساعد على تحقيق العدالة ان يكون اعوان القضاة متحلين بالنزاهة والكفاية وان يكون عددهم متناسبا مع كثافة عملهم وانتقاء الاكفاء سواء من الكتاب او المحضرين وجعل المحضرين من المصنفين .

جـ — من كل ما سبق اقترح على المجلس الكريم ان يوصي الحكومة بما يلي :

١ — توسيع صلاحيات محكمة العدل العليا

٢ — اعادة اختصاص المحاكم العادية التي اوكلت الى المحكمة العرفية .

٣ — الغاء الشرط المنصوص عليه في قانون استقلال القضاء الذي ينيط بوزير العدل تنسيب تعيين القضاه .

٤ — تحسين اوضاع القضاه من حيث الراتب وفرص البعثات العلمية .

٥ — توسيع قصر العدل ونقل بعض المحاكم كمحكمة ضريبة الدخل من قصر العدل الى مكان اخر . وانشاء دار للقضاء المالي لانه كما يلاحظ ان دور الحكم تضيق بالقضاه لا سيما قصر العدل (ولقد لاحظت ان للمقاييس والاوزان بناية حديثة مقابل محكمة العدل العليا بينما ليس لهذه المحكمة قوس يتناسب مع مقامها) .

٦ — أن يتولى المستشارون الحقوقيون في القوات المسلحة والشرطه تنفيذ قرارات المحاكم وتبليغاتها باسرع وقت ممكن لان هذا يساعد على الفصل في الدعاوى وتحقيق العدالة باقرب فرصة .

٧ — توفير الكتب القانونية التي تصدر في العالم العربي ، والاشتراك في المجلات الحقوقية حتى يطلع القضاة على المعالجات التي تتضمنها قرارات المحاكم في العالم العربي ويكون ثمة تفاعل في الراي ويساعد على توحيد التشريعات والمبادىء القانونية .

٨ — ايجاد ناد للقضاه او جمعية ترعى شؤونهم ويتاح بواسطتها التلاقي بينهم وتبادل الافكار واقتراح التشريعات التي تحقق العدالة للمواطنين .

٩ — تقوية جهاز التفتيش ليقوم بالرقابة حسب نصوص نظامه الذي يجب أن ينفذ بنصه وروحه .

(٥)

دولة رئيس المجلس

الكلمة للدكتور موفق الفواز



سعادة الدكتور موفق ناصر الفواز :

دولة الرئيس ، حضرات السيدات والساده

لقد ساعدني الحظ فجاء دوري متاخـــرا فاستمعت الى الاخوان وقد ناقشوا تقاريـــر الوزارات المختلفة باسهاب وتفصيل مما وفـــر علي الخوض في نفس المواضيع وامدت كتابة مـــا حضرته وحصرته في موضوع اختصاصي وهـــي وزارة الصحة فقد اعد التقرير بطريقة علميــــة جدية ومختصرة . وبالرغم من قساوة الارقـــام المقدمة الدقيقة فقد سحرنـــا الوزيـــر كعادتـــه بابتسامته الرقيقة وانتقل بنا من احصائيـــات طريفة في مظهرها ولكن المعنى وراءها كبير الى معلومات تثير القلق وهي ان الخصوبة انخفضت في معدلها ولو ان ذلك مشكوك به لاسباب علمية وصحيـــة وثقافيـــة .

لا شك ان هناك تغير كبير بالارقام وقـــد كانت نسبة الوفيات في الخمسينات ٦٥ بالالـــف والستينات ٣٠ بالالف واصبحت الان ٥ر١٤ بالالف وارتفع معدل توقع الحياه الى ٥٩ سنة للانـــاث و٥٧ سنة للرجال وكان ٤٦ سنة للاناث و٤٥ سنة للرجال . وهذا الانخفاض في نسبة الوفيـــات والارتفاع في معدل توقع الحياه له مدلوله في عالم الصحة وهي خطوة كبيرة جدا في فترة قصيرة .

ركزت وزارة الصحة في خدماتها على الطب الوقائي والعلاجي بشكل عام ولو بدلنا كلمة طب وقائي بطب الصحة العامة لكان المفهوم اوســـع واشمل فالصحة العامة هي اكتمال من الناحيـــة الجسمية والعقلية والنفسية والاجتماعية وليست مجرد خلو من المرض او العاهة . فالصحة العامة تشخص وتعالج المشاكل الصحيـــة الموجودة في البيئة مع توفير احتياجات البيئة الصحية ومدهـــا بها . وهي علم وفن منع حدوث المرض والوقاية منه واطالة الحياه والعمل على تحسين صحـــة الافراد وصحة البيئة .

ويتضح من هذا المفهوم الجديد ان مجـــال الصحة العامة يشمل تهيئة المجتمع لتقبـــل الخدمات الصحية والاستفادة بها اقصى فائـــدة تعود عليه بالمصلحة القصوى ، ووجه الخـــلاف بين ميادين الصحة العامة والطب العلاجي ، ان هدف الاول المجتمـــع وهدف الثاني الفـــرد في التشخيص والعلاج . وخدمات الصحة العامـــة تؤدى للجميع والبيئة كلها وهدف الصحة العامـــة هو بناء مجتمع من افراد اصحاء بمعنى الصحـــة الجسمية والعقلية والنفسية والاجتماعية ويشمل العمل في ميدان الصحة العامة :

١ ـــ صحة البيئـــة :

وتشمل المنازل الصحية وتخطيط المـــدن والقرى وتقديم المياه النقية للشرب والطـــرق الصحية للتخلص من الفضلات والنفايات ومكافحة الحشرات ومنع تلوث الهواء والمياه بالنفايـــات الضارة للمصانع ومراقبة الاغذية .

٢ ـــ الصحة الاجتماعيـــة :

وتشمل صحة الحوامل والاطفال وعمـــال المصانع والمعوقين صحيا كما تشمل فحـــص الراغبين في الزواج والوقاية من الامـــراض التناسلية وميدان الصحة المدرسية .

٣ ـــ مكافحة الامراض المعدية :

وتشمل عزل المرضى بأمراض معديـــة وعلاجهم والتطهير والتعقير والتحصين ضـــد الامـــراض المعديـــة .

٤ ـــ تحسين الصحة العامة :

بالعناية بالتغذية السليمة الصحية ونشـــر الوعي الصحي لضمان الاستفادة من البنـــود السابقة وتعاون المجتمع ايجابيا .

والصحة العامة عمل فريق متكامل من الاطباء الوقائيين والقابلات والمرضات وخبراء التغذيـــة وخبراء مكافحة الحشرات والمثقفين الصحيـــين والاخصائيين الاجتماعيين والمهندسين الصحيـــين وخبراء الصحة العالمية .

كما ان هناك هيئات اخرى تبدو في ظاهرها بالبعيدة عن ميدان الصحة العامة ولكنها تعمـــل جنبا الى جنب مع فريق الصحة العامة للوصـــول للكمال الصحي وهي : التامينات الاجتماعيـــة ، الخدمات البيطرية ، رعاية الشباب ، الجمعيات الاهلية مثل جمعية الهلال الاحمر وجمعية مكافحة السل وجمعية الاسرة البيضاء وتنظيم الاسرة .

واود الان مناقشة بعض ما جاء في التقرير سن الطلاب بين الخامسة والرابعة عشرة يشكلون ٣١٪ من عدد السكان لذا يستحسن ان تضـــاف خدمات الصحة المدرسية لمراكز الصحة الاساسية وان يكون في كل محافظة قسم للثقافة الصحية .

التامـــين الصحـــي :

لم يتطرق التقرير الا الى رسوم الاشتراك. ان هذا الانجاز الذي هو احد مفاخر وزارة الصحة وثمرة جهد وفكر كبير ويخدم فئة مكافحة هـــي الموظفين مقابل اقتطاعات من رواتبهم . لـــذا اقترح ان تكون هناك مؤسسة مستقلة تستثمـــر اموالها بحيث تدر على المؤسسة نوعا من الوارد. وبذلك تكون نواة لمؤسسة التامينات الاجتماعية او قدوة لها . ويجب ان تزداد الرقابة على طريقـــة تحصيل الرسوم الواجب جبايتها لقاء خدمـــات مقدمة ومنصوص عليها بالنظام . وان تكـــون الرسوممتحركة لتماشي التكلفة حتى يتم التوازن بـــين واردات المؤسسة ونفقاتهـــا والاعفـــاءات محصورة بشكل او اخر وغير مرتبطة بمـــزاج الطبيب المعالج او الاداري المسؤول . والاموال المتوفرة تستخدم في تحسين مستوى الخدمـــة وشراء المعدات اللازمة وزيادة رواتب الكـــوادر الفنيه وتشجيعهم على البقاء في الوزارة وللحد من هجرة القطاع العام للقطاع الخاص وهي الهجرة التي تضر بوزارة الصحة . او ايجاد نظام مثـــل نظام مستشفى الجامعة لتحسين اوضاع الاطباء وهي الطريقة الوحيدة للاحتفاظ بهم . اذ ان هجرة الاطباء لا تؤثر عدديا فقط بل تحرم الوزارة مـــن كفاءات وخبرات مكتسبة على مر السنين وهكـــذا تصبح الوزارة مكان للتدريب وكسب الخبـــرة والشهـــرة .

مـــوارد الـــوزارة :

بلغت (٧٨٨ر٧١١) دينار وهي حصيلة جهد ٤٠٨ اطباء و٤٤ طبيب اسنان و٣١ صيدلي عـــدا بقية كوادر الوزارة في سنة كاملة لذا اعتقـــد ان هناك تساهل مقصود في تحصيل اجور العمليـــات والولادات والمعالجة وثمن الدواء من القادرين . فاذا تذكرنا ان عدد العمليات ٢٠ الف والولادات ١١ الف وادخالات المستشفيات ٦١ الف نجـــد ان هذا المبلغ قليل جدا واعتقد ان على المواطـــن القادر والمستفيد من هـــذه الخدمات المشاركة في النفقات . وخاصة المصابين بحوادث الســـير بواسطة مركبات مؤمن عليها من قبل شركـــات تامـــين عالميـــة .

مراكـــز الامومة والطفولة :

موزعة بشكل جيد وتغطي جميع المملكـــة وعملها ممتاز ولكن لو يقتصر توزيع الاغذية على المراكز النائية والفقيرة فقط .

مـدارس التمريض والقبالـة :

مشكلة عدم الاقبال عليها قديمة ، ولم تتمكن الاجهزة المعنية من حلها . فلو اقيمت نـدوات وبرامج توعية يقوم بتحضيرها اخصائيون في هذا المضمار لتغيير اساليب الترغيب الكلاسيكية المتبعة حاليا وهي ارسال ممرضات وقابلات الى المدارس للتحدث مـع الطالبات بقصد تشجيعهن على الانتساب . هذه الطريقة غير مجدية ......

لذا اقترح اولا زيادة راتب الطالبة اثنـاء الدراسة بحيث يكون مغري .

ثانيا : تخفيض عدد سنوات الدراسـة في الكلية الى سنتين مع برامج مكثفة وتقليل المـواد النظرية كالتشريح والدروس الاخرى الغير عملية مع الاحتفاظ بعدد ساعات الدراسة واعـادة توزيعها وتغيير برامج الدراسة والتركيز عـلى الناحية العملية مع مراعاة جميع الامتيـازات والحقوق المكتسبة سابقا .

التدريـب والبعثـات :

ان كفاءة العاملين في وزارة الصحة كافيـة لتدريب الاطبـاء حسب احتياجات الوزارة في جميع الفروع وجعل هذا التدريب معترف بـه وتنظيم الاختصاص واعطاء المتدرب الذي يكمـل تدريبه بعد سنوات معينة شهادة حسب برنامـج موضوع ومدروس . والبعثات للخارج يجب ان تكون قصيرة وهدفها الاطلاع والثقافة وبذلك يمكن أن تتاح الفرص لاكبر عدد ممكن من الاطبـاء ان يذهبوا للخـارج .

واود ان انبه الى ان امكانية التخصص في انكلترا وامريكا اصبحت صعبة جدا فقد اصبـح شرط اساسي لكل طبيب يود التخصص في هذيـن البلدين أن يجتاز عدة امتحانات قبل أن يقبـل في اي كلية . والهدف من هذه الامتحانات الحيلولـة دون قبول الاطباء الاردنيين في الدول المذكورة . ولا يجتاز هذه الامتحانات الا النوابغ . ونتيجـة لذلك بدات امواج الاطباء تتجه الى الدول الشرقية وبعد سنوات سيكون طابع الطب في الاردن هو طابع الدول الشرقية . وهناك فارق شاسع بين طب الدول الشرقية وطب الدولتين المذكورتين من حيث المستوى الفني . لذا اعتقد انه من واجـب الدولة العمل على ايجاد حل لهذه المشكلة امـا بتخصيص عدد محدود من الاماكن او الاتفاق على خطة معينة لمواجهة هذا التمييز العلمي .

واقترح ان تتعاقد وزارة الصحة مع عـدد من الاطباء الاردنيين الذين مضى على تخرجهـم وتخصصهم فترة طويلة من الزمن ، ليومـين في الاسبوع يوم للمحاضـرات ويوم للعمليـات او المداواة . وهؤلاء بخبرتهم وحنكتهم ووطنيتهـم على استعداد ان يقدموا للاطباء المتدربين خلاصة خبراتهم في هذه السنوات الطويلة وقد تحدثت مع عدد منهم فابدى الكل استعداده بمقابل او بدون مقابل وهذا لا يعني اننا لا نثق او نعتمد عـلى الكوادر الموجودة حاليا ولكن خبرة السنـين وتجربة العمـر لها اهميتها .

وعلاقة الوزارة بالقطاع الخاص تاتي مـن خلال المجلس الصحي العالي ونقابة الاطبـاء وفي المناسبات فقط . يجب ان تتوطد العلاقة بينهمـا ويكون العمل بالتنسيق والتعاون . وللتاريخ اذكر ان لاول مرة يكون هناك تعاون وثيق وعلاقـة جيدة بين الوزارة والنقابة وذلك في عهد الـوزارة الحاليـة .

ولا بد في هذا المجال ان نقرر بان محـاولات تاليف مجلس صحة عليا قد قامت اكثر من مرة . ولا يوجد دليل على ان المجلس الحالي سيكـون اوفر حظا مما سبق من تلك المحاولات ، وذلـك يعود الى طبيعة تكوينه في الدرجة الاولى والـى الاتجاه للتفرد بالعمل في مختلف القطاعات . لذلك فانني ارى ان الوضع الطبي في البلاد يستدعـي قيام مكتب منبثق عن المجلس الصحي العالـي ويشترك في تكوينه وزارة الصحة والقـوات المسلحة وكلية الطب والنقابة على ان يعطى لهذا المكتب صلاحية دراسة المهنة الطبية بشكل عـام وفيما يتعلق بقضايا الاختصاص وتسجيل الاطباء والدورات التدريبية ومشاريع التامين الصحـي والتنسيق بين مختلف القطاعات .

اما عن الرمثا وهي ثغر الاردن الشمالـي بدون بحر فارجو ان تعامل كما عوملت العقبـة بكل المساوىء التي ذكرها عطا الله بك الكباريتي .

(٦)

دولة رئيس المجلس

كلمة سـعادة السيد شفيق الزوايده



السيد شفيق الزوايـدة

دولة الرئيس ، سيداتي سادتي ،

اسمحوا لي ان اتقدم بالشكر لدولة رئيس الوزراء ومعالي الوزراء لما ابدوه من تعاون بطرح انجازات وزاراتهم امام مجلسنا ، ثم ارجـو أن يتسع صدر اصحاب المعالي لملاحظاتنا التـي لا نهدف من ورائها الا نقدا بناء ومصلحة عامـة ، وارجو ان ابين ملاحظاتنا على الشكل التالي .

١ ـــ تفضل دولة رئيس الوزراء في الجلسات السابقة وقدم تقريرا عن الوضع المائي وذكـر بانه للان لا توجد سياسة مائية وبتصوري ان وجود سياسة مائية اهم بكثير من الوضع المائي او وجود الماء هنا ونقصانها هناك ، لان الوضع المائي هو تعامل اني مع احتياجات الناس ، اما السياسة المائية فهي تعامل اني ومستقبلـي يتركز على دراسة علمية اقتصادية مرتبطة ارتباطا وثيقا مع خططنا الاقتصادية وتجمعاتنا السكانية واني اتمنى على دولة الرئيس لو طلب مـن المسؤولين في المجلس القومي للتخطيط او سلطة المصادر الطبيعية وسلطة وادي الاردن وضـع هـذه السياسـة .

٢ ـــ ارجو ان يسمح لي معالي وزيـر الاشغال العامة بذكر بعض الحقائق حول بعض من مشاريع وزارته التي مر عليها في تقريره دون اي تفاصيـل وهي :

أ ـــ مشروع كلية الشهيد فيصل بالمزار .

لما لهذا المشروع من اهمية اجتماعية،ثقافية علمية ، عملية ، مهنية ، اسكانية ، واقتصادية تؤثر مباشرة على سكان المنطقة الجنوبية مـن الاردن ، فارجو من الجميع الاهتمام بهذا المشروع والسرعة في انجازه واخراجه الى حيز الوجود ومال المشروع بلغة الارقام هي :

احيل هذا المشروع بشهر ٤ عـام ١٩٧٦ وباشر المقاول بتاريخ ٧٦/٦/١ ومـدة المشروع ١٤٠٠ يوم والمفروض ان ينتهي العمل بالمشروع ويتم تسليمه بتاريخ ١٩٧٩/٤/١ اي بعد حوالي ٩ اشهر من الان . قيمة المشروع عند الاحالـة كان ٥ر٦٠٢ر٠٢٢ دينار ، المساحة الكليـة للابنية ٧٣٫٩٧٠م٢ . بشهر شباط عام ١٩٧٦ الغيت من المشروع ابنية بمساحة ١٧ر٤٤٠م٢ وتساوي ٢٣٪ من مجموع العام . قيمة الابنيـة الملغاة ٩٠٩ر٥١٥ دينار ١٦٪ من قيمة المشروع. بعد هذا الالغاء تصبح قيمـة المشروع هـي ٤ر٦٩٢ر٥٠٧ دينار ومساحة الابنية المفروض ان ينجزها المقاول هي ٥٦ر٥٤٠م٢ المبالغ المصروفة للمتعهد هي ١ر٦٠٣ر٧٩٥ كمواد أولية وعـن اعمال منجزة ٧٩٧ر٥٥٨

٢ر٤٠١ر٣٥٤ دينار .

اي ٥١ر٨٪ من قيمة كامل العطاء . نسبة الاعمال المنجزة في المشروع لا تتعدى ٢٠٪ اي بقيمة حوالي مليون دينار فقط . اذا استمـرت النسبة للانجاز على هذا المعدل فسوف يتـم العمل بعد عشرة سنوات .

اود ان اذكر حقيقة اخرى وهي ان الاسعار التي احيل بها هذا العطاء منخفضة جدا ، بالمقارنة

مع الاسـعار التالية وقد تنقص حوالي ٥٠٪ عن مثيلاتها الان .

ب ـــ مشروع التاهيل والاصلاح بسواقة علــى الطريق الصحراوي .

قيمة هذا المشروع ٦ ملايين دينـــار .

بدأ العمل به في شهر ٤ عام ١٩٧٦ وبعــد مضي عامين ونصف على بدء العمل بلغت نسبـــة الاعمال المنجزة حسب تقرير معالي وزير الاشغال ٦٪ بينما بلغت نسبة المدفوعات للمقاول ٢٩٪ اذ ان قيمة ما دفع للمتعهد هو حوالي ١٫٧٥٠٫٠٠٠ دينار اي أن نسبة الانجاز سنويا لا تقل عن ٣٪ ومعنى ذلك ان المشروع سيتم بعد ٣٠ سنة .

مما سبق يجعلنا نتساءل اين كانت وزارة الاشغال العامة خلال الثلاث سنوات السابقـــة وما مدى دورها في الاشراف على العمل ومحاسبة المتعهدين حتى بلغت نسبة الدفع الى نسبـــة الانجاز بهـــذه الصورة .

اني بتشكيل لجنة على مستوى عال للبت في امر هذين المشروعين ودفعهما الى الامام حيث ان الاول يتعامل مع اجيالنا الجديدة ، والثاني مـــع انحراف احد من اجيالنا الحالية وكلاهما بلدنـــا بامس الحاجة اليه . وارجو ان انبه المسؤولـــين بان تعويض المتعهدين عن الضرر الذي لحق بهم من جراء ارتفاع الاسعار لن يسعف المشروع بشيء ولن ينجـــــــزه .

ج ـــ مشروع الابنـــة الجاهـــزة .

تبلغ مساحة هذه الابنية حوالي ١٠٠٠٠٠م٢ وقيمتها ٣٠ مليون دولار اي ان تكاليف المتر المربع حوالي ١٠٠ دينار. احيل العمل على المقـــاول بسعر ٧٥ دينار للمتر المربع الواحد وهذا السعر لا يشمل الاساسات والارضيات وانما يشمـــل الجدران والسقوف وما بداخلها فقط . واود ان اقارن هذه الابنية مع المدارس التي قامت سلطة وادي الاردن ببنائها على إمتداد الغور ومـــن الباطون المسلح بكلفة ٤٥ دينار للمتر المربـــع شاملة الاساسات والارضيات وكل شيء وبالمقارنة بين هذين النوعين من الابنية نجد ان عمر الابنية الجاهزة حتى في امريكا هو عشر سنوات بينمـــا عمر الابنية المقامة من الباطون لا يقل عن ٥٠سنة علاوة على الفرق الشاسع في تكاليف الصيانـــة لبين النوعين .

سيدي الرئيس ، ايها الزمـــلاء والزميلات قد تنشأ حاجة ماسة لاقامة مثـــل هـــذه الابنية في ظرف ما دون اية مراعـــــاة للتكاليـــف او نوعية البناء ، اما ان تتخذ كسياسة عامـــة لبناء المدارس فاظن انه غير مناسب لبلد نـــام كبلدنا ولنوعية الناس التي تتعامل مع مثل هـــذه الابنية ولارتفاع تكاليفها ، وارجو من الحكومة الموقرة اعادة النظر ان امكن في ما تبقى مـــــن هـــــذه الابنيـــــة .

٣ ـــ نظرة سريعة على تطور الشركـــات الصناعية في الاردن نجـــد ان الاقبال علـــــى كتاب لا يتناسب ابدا والبادية المذهلة التي بدات بها اذ كانت اسهم هذه الشركات تغطي مرتـــين او ثلاث مرات بعد اسبوع من طرحها وذلك خلال عام ١٩٧٥ وعام ١٩٧٦ اما الان فنسبة التغطية لا تزيد عن ١٠ الى ١٥٪ من اسهم شركة عامة والسبب ان معظمهم مساهمي هذه الشركـــات هم المغتربون اي انها اموال وافدة الى الاردن ، فهؤلاء المستثمرون فوجئوا اولا برفع ضريبـــة الدخل على هذه الشركات الى ٤٥٪ مما جعلهم ودون تفكير الانصراف عن اية مساهمة بشركـــة عامة في الاردن واستثمار اموالهم وبربحيـــة مضمونة دون اية مجازفة رغم مما في ذلك مـــن شعورهم بعدم المساهمة في تطوير بلدهم والانتماء اليه والمشاركـــة في اقتصاده .

ان جميع الشركات الصناعية تعتبر وزارة الصناعة والتجارة الاب الروحي لها واول خطوة تخطوها هذه الشركات هو تقديـــم الجـــدوى الاقتصادية لوزارة الصناعة والتجارة وبعـــد دراستها تمنح الوزارة الترخيص اللازم لاقامـــة هذه الصناعات . وقد بدات هذه الشركات باقامة منشاتها وصادف وقت الانشاء تضخما عاليـــا سواء في الاردن او في الخارج مما رفع تكاليـــف هذه المصانع الى ثلاثة اضعاف وانطلاقا مـــن

شعار بناء هذا الوطن تحملت معظم الشركـــات ديونا تساوي ديونا ضعف راسمالها القديـــم مما نتج عنه زيادة حجم راس المال الثابت ، وعند مباشرة هذه الشركات بالانتاج كانت الاسواق المحلية مليئة بمثل هذه المنتوجات مما جعل عملية التسويق صعبة جدا ومثل هذه الشركات الخزف والمواسير والسجاد والغزل والنسيج وغيرها .

هنالك قوانين وانظمة وتعليمات مكتوبـــة على الورق لتشجيع الصناعة منها قانون تشجيع الاستثمار والخطة الخمسية ولكن للاسف لـــم يطبق اي منها للان لحماية هذه الصناعات عـــدا عن الخوف . ان رد الفعل لدى الجهات المسؤولة عن هذا القطاع بطيء جدا وهذا قد يسبب هـــدم مثل هذه الصناعات والمطلوب من الحكومة هـــو الدعم الفوري وعدم اطالة فترة النزاع التي تمـــر بها هذه الشركات الان واود ان اذكر ما قالـــه مسؤول سوري في قطاع الصناعة عندما زار مصنع المواسير بالهاشمية واطلع على نوعية المصنـــع وجودة منتجاته لو كان هذا المصنع سوريا لمنعت استيراد المواسير فورا وذلك بحضور وكيـــل وزارة المالية والجمارك الاردني .

ان هذه الشركات لا تطلب الحماية الاغلاقية ولكنها تطالب بتطبيق ما جاء في قانون تشجيـــع الاستثمار والخطة الخمسية . وارجو ان اذكـــر المجلس الكريم ان الفائدة التي يحصل عليهـــا المستثمر بهذه الشركات تتراوح بين ٥ ـــ ٦٪ ان وجدت بينما سندات التنمية الحكومية تعـــود بفائدة على حامليها مقدارها ٨٪ مما جعل اغلبية المواطن الانصراف من القطاع الصناعي الـــى شراء سندات التنميـــة .

انني ارجو من الحكومة الموقرة دراســـة هذه المسالة دراسة وافية وعمل ما تستطيـــع لدفع عجلة الاقتصاد والصناعة الى الامام .

ان جواب معظم المسؤولين دائما هو اننـــا نود حماية المستهلك . سيدي الرئيس ان حماية المستهلك هو واجب وطني وعلى الجميع التعاون لتحقيق ذلك ، وكذلك حماية الصناعـــة واجب وطني ايضا مطلوب من الحكومة رعايته ويجـــب ان يكون دور وزارة الصناعة والتجارة ووزارة التموين دور الموازن بين طذين الهدفـــين حتى لا يستغل مستهلك ولا تموت صناعـــة .

٤ ـــ ان الصحافة الحرة الصادقة هـــي ضمير الامة الذي يعبر عن شعورها وحسهـــا الصادق وهي مراة تنعكس عليها منجزات الامة واخطاؤها على حد سواء . ومن هذا المنطلـــق فانني اطالب بحرية صحافية مسؤولة عن اخطاء واساءة استعمال هذه الحرية يحاكمه قانـــون نابع من روح الدستور ، لا ان تترك الصحافـــة الى الاحكام الادارية التي قد تصدر عن قناعـــة فرديـــة وانما يكون القضاء هو الفيصل ،والقضاء ركيزة للعدل اساس الحكم .

واخيرا . لي مطلب محلي يخص مدينتـــي مادبا هذه المدينة المنسية من الخدمات الضروريـــة هذه المدينة التي يبلغ تعداد سكانها ٥٠ الـــف نسمة وتعداد قضائها ماية الف نالها وبعد مطالبة عمرها يزيد على ٢٠ عام مستشفى صغير لا فرق بينه وبين اية عيادة صحية لخلوه من غرفـــة العمليات التي ذكر معالي وزير الصحة انهـــم في سبيل اخراجها لحيز الوجود .

اما الماء فحدث ولا حرج حيث معدل نصيب الفرد من الاستهلاك اليومي هو (٥) ليترات في حين ان معدل الاستهلاك اليومي العالمي هو (٣٠٠) لتر للفرد الواحد والمواصلات فيكفي القول بان مقسمها لا يزال يدوي والكل عليم بنوعية هـــذه الخدمـــة اليدويـــة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

(٧)

دولة رئيس المجلس :

الكلمـــة لسعادة الدكتور كارلوس دعمس فليتفضـــــل

سعادة السيد كارلوس دعمس

دولة الرئيس ، حضرات السيدات والسادة

ارجو ان اقدم شكري الـى دولة رئيس الوزراء والوزراء للجهد الكبير الذي بذلوه في تقديم الايضاحات والتقارير الوافية عن اعمال وزاراتهم وذلك يدل بوضوح على جديتهم في نظرتهم الـى المجلس الوطني الاستشاري ، ورغبتهم في التعاون التام مع اعضاء المجلس للوصول الى الاهـداف المرجـوة .

لقد كانت المعلومات التي سمعناها وقرأناها كثيرة في الواقع يحمل اعمال وتطلعات مجلس الوزراء على مدى سنوات وستكون هذه منطلقا لمناقشات المجلس الاستشاري مع الحكومة لفترة طويلة ولذلك فاني سأركز في حديثي على بعض من الامور العامة راجيا ان يتاح لنـا في الجلسات القادمة الفرصة لاثارة نقاط اخرى بالتفصيل .

لقد مر الاردن خلال تاريخه الحديث لفترات عصيبة كانت بسبب عوامل خارجية وداخليـة اثرت بلا شك في مسيرته الاقتصادية والاجتماعية تأثرا وبالرغم من ذلك فلقد تقدم في هذين المجالين تقدما ملموسا وذلك بفضل قيادة الحسين الحكيمة

ولقد تطلبت الظروف القاسية من السلطة اتخاذ اجراءات واصدار قوانين وانظمة لمواجهة مثل هذه الظروف ولا شك ان بعض الاجراءات واخص منها الامنية قد استدعتها ظروف لا اظن انها ما تزال متواجدة في اواخر السبعينات .

اني ارجو من الحكومة ان تعيد النظر فـي الاجراءات الروتينية التي تؤدي في كثير من الحالات الى خلق صعوبات امام عدد من المواطنـين خصوصا الطلاب المتواجدين في بعض الاقطـار او الذين انهوا تعليمهم ورجعوا ليكرسوا طاقاتهم لخدمـة وطنهـم .

ان واجبنا كمسؤولين ان نتيـح الفرص المتكافئة لافراد شعبنا في العمل داخل وخـارج المؤسسات العامة وبذلك نضمن بقاء هذه الفئة في وطنها وتشجيعها على البذل والتضحيـة وتنمية شعور الانتماء والمسؤولية فيها .

الضفـة الغربيـة :

اود ان احي من على هذا المنبر اهلنـا في الضفة والقطاع وصمودهم أمام التحديـات اليوميـة .

ان احد اهداف الاحتلال في الضفة هـو تفريغها من الكفاءات وواجب الامة العربية دعم صمود هؤلاء وتمكينهم من البقاء في ارضهم لذلك فاني اقترح على الحكومة ان تعيد النظر فـي سياسة عدم دفع الرواتب للذين عينوا بعـد الاحتلال وخصوصا من يعمل منهم في حقل الصحة والتربيـة والتعليـم .

دولة الرئيس . حضرات الاعضاء

لقد اورد وزير الصحة في بيانه الخطـوط العريضة لسياسة وزارته وواجباتها وركز دور الوزارة في الاهتمام بالمعالجة الاولية والطـب الوقائي واعطاء الاولوية للحوامل والاطفـال وهذا يطابق تقارير الخبراء وتوصياتهم بعـد اجراء مسح شامل للوضع الصحي في الاردن .

وكنتيجة لذلك شكل المجلس الصحي العالي برئاسة رئيس الوزراء مما يدل على اهمية رسم السياسة الصحية على اعلى المستويات ومـع تحفظي لطريقة تشكيل المجلس الصحي المذكور واعني بذلك فقدان ممثلين عن القطاع الطبـي الخاص عدا نقيب الاطباء واقلية الاطباء في المجلس وبالرغم من ذلك فاني اعتبر مجرد تشكيل هـذا المجلس خطـوة ايجابيـة .

انني لا استطيع ان ارى تقدما ملموسـا في نوعية ما يقدم من خدمات طبية في جميـع القطاعات ان لم تكن نظرتنا شمولية بحيث نضع المعادلة التي تمكن القطاعات الطبيـة الثـلاث تنسيق خدماتها بحيث تكون كل منها مكملة للاخرى ومتفاعلـة معهـا .

لكل قطاع مشاكله وهذه تتلخص في انعدام المؤسسات الطبية المتطورة . في القطاع الخاص وانخفاض مستوى العاملين وصعوبة ابقائهـم في القطـاع العـام .

ولهذا فانني اقترح ما يلي :

١ ــ العمل على مركزيـة للمؤسسـات العلاجية في القطاع العام والعمل على تشكيـل مجالس أمناء للمستشفيات تشمل اعضاء الادارة المحلية لتلك المنطقة واخرين من القطاع الخاص واعطاء تلك المستشفيات حرية كافية للعمـل بما في ذلك وضع ميزانية المؤسسة العلاجيـة بحيث يتكاثف المنتفعين من الخدمات في رفـع مستواها وايجاد الطرق لسد اي عجز في ميزانيتها وفي هذا المجال ارجو ان ابين أن مشروع القانون الضمان الاجتماعي يحوي بند معالجة اصابات العمل ومسؤولية الضمان في دفع تكاليف هـذه الاصابات وهذه بلا شك ستؤدي الى تحسـين ملموس في ميزانية المستشفيات العامة خصوصا في المناطق خارج العاصمـة .

٢ ــ العمل بالخطة التشجيعية لزيـادة الدخل الذي بدأ بانتاجها مستشفى الجامعـة الاردنية والذي يؤدي الى زيادة دخل العاملـين بنسبـة عملهم .

٣ ــ ايجاد صيغة للتعاون المتبادل بـين القطاع الخاص والعام خصوصا في المحافظـات خارج عمان حيث لا تتوفر في كثير منها المستشفيات الخاصة حتى يسمح لاخصائي القطاع الخاص ادخال مرضاهم الى المستشفيات العامة مقابـل خدمات يؤدونها لمرضى القطاع العام وهكـذا سيشجع الاخصائيين في العمل خارج العاصمـة وسيساعد في سد العجز الحاصل في ملاك وزارة الصحـة .

٤ ــ ان المؤسسات العلاجية المتطورة هي عماد المستوى الطبي في اي قطاع ، واني ارى ان على الحكومة تشجيع ودعم انشاء مثـل هـذه المؤسسات المتطورة في القطاع الخاص حسـب معادلة مدروسة وهادفة .

٥ ــ ومع ان قانون الضمان الاجتماعـي قد تضمن التامين الصحي الشامل للعمال فـي مرحلة مقبلة الا اني ارى انه من الواجب ايجـاد مؤسسة اهلية للتامين لضم مشاريع التامـين الصحي الموجود حاليا في القطاع الخاص وربمـا ايضا في القطاع العام كخطوة تامينية .

٦ ــ العمل على تحديث القوانين الطبيـة المعمـو بها حاليا .

٧ ــ واخيرا هناك مشكلة في غاية الاهميـة اثرتها سابقا بسؤال موجه الى معالي وزيـر الصحة وهي انعدام بعض الادوية المهمـة فـي الاسواق المحلية . ان القطاع العام لا يشعر بهذا النقص لحصوله عليها بطريقة المناقصة المباشرة مع الشركات المنتجة ولكن هذا واقع نعيشه فـي القطاع الخاص واني ارى ان يعاد النظر فـي اسس وضع تسعيرة هذه المواد بحيث لا تضطر الشركات المنتجة ايقاف تصديرها للسوق الاردني

المتقاعدون من القوات المسلحـة

القوات المسلحة هي الدرع الوافي للدفاع عن هذا البلد ولا شك ان الواجب دعمها بجميـع الوسائل .

وسأركز اليوم على موضوع تامين المستقبل لافراد هذه القوات فوضع المتقاعدين منهم يختلف عن امثالهم في الحياة المدنية لاسباب متعدد اهمها هو سن المتقاعد اذ ان هذا في القوات المسلحـة اجراء روتيني تتطلبه طبيعة العمل وهكذا نجـد أن عددا كبيرا من هؤلاء يتقاعد في متوسط العمر وعليه يجب العمل على تامين مستقبلهم وطمانتهم وهم في عداد القوات العاملة ، وان المجتمـع يدر خدماتهم ويعمل لتامينهم بعد تركهم الخدمة .

لذلك اقترح

١ ــ زيادة رواتب المتقاعدين العسكريـين الزيادة الفعلية لرواتب العاملين .

٢ ــ العمل على تاهيلهم بعد خروجهم مـن الخدمة الفعلية للعمل في الحياة المدنية وذلـك بواسطة مؤسسة المتقاعدين العسكريين .

٣ ــ حث المؤسسات الخاصة على توظيفهم وربما استدعى ذلك اصدار قانون بحيث يتطلب من هذه المؤسسة تخصيص نسبة معينة مـن وظائفها ليشغلها المتقاعدون العسكريون .

التربية والتعليـم :

أود ان اسجل تاييدي هنا لسياسة الوزارة الجديدة والمناهج التي طرحت لاصول التعليـم الحديث وفيما انجز حتى الان .

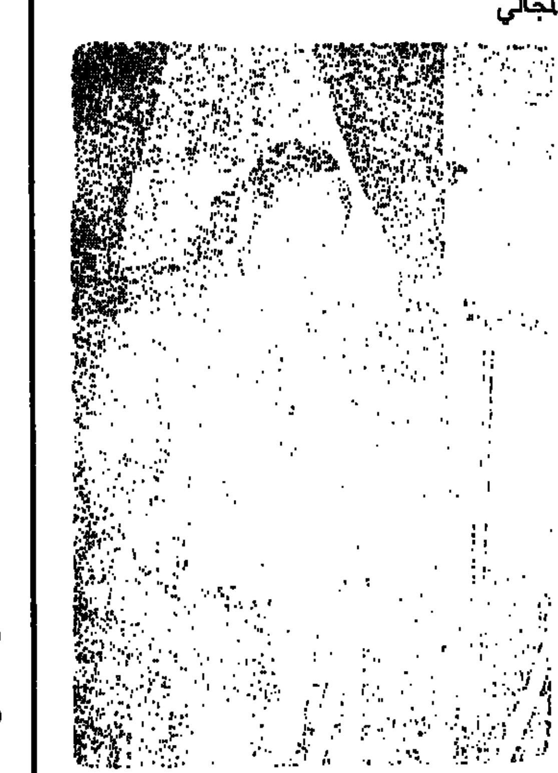
وشكـرا .

هنا اعلن دولة رئيس المجلس الاستراحـة لمدة ربع ساعة ، عاد المجلس بعدها للانعقاد .

(٨)

دولة رئيس المجلس :

الكلمة الان لمعالـــي السيد عبد الوهـــاب المجالي



السيد عبد الوهاب المجالي

هذه الكلمة شاركني فيها الزملاء معالـــي الدكتور خليل السالم ومعالـــي السيـــد راضي العبد الله ؛ ومعالي السيد عبد المجيد حجـــازي

دولة الرئيس

حضرات الزميلات والزملاء المحترمين

سادتي ،

حق علينا باديء ذي بدء ، ان نرفع الـــى مقام صاحب الجلالة الملك المعظم اصدق الـــولاء واعمق الشكر على مبادرته الحكيمة في تاسيس هذا المجلس ، الذي تتاح لنا فيه اليوم مناقشـــة سياسة الحكومة ومنجزاتها في خدمة الوطـــن ، بعد افتقاد مثل هذه المناقشات لسنوات طويلة.

ويطيب لنا ايضا ان نشكر دولة رئيـــس الوزراء على سرعته في تنفيذ التوجيـــه السامي من حيث تاسيس المجلس ، ووضعـــه في صورة الاحداث الراهنة الخارجية والداخليـــة ســـواء بسواء ، واخيرا وليس اخرا من حيث رغبـــة الحكومة الصادقة في التعاون مع المجلس وبحث المشكلات في جو من الحرية والمسؤولية والايمان من حق المواطن ، لا بل من واجبه الانشغـــال بقضايا الوطن الداخلية والقومية ، وكما نأمـــل ان تكون المناقشة فرصة لالتقاط الانفاس وتقيـــم بالذات ، فاننا نرجو ان تكون ايضا منبرا لبحث المنجزات والمشكلات وابتداع الحلول واقـــرار المشورة والتوصيـــات حـــول جهـــود الحاضر وانطلاقات المستقبـــل .

ونحن على شبه اليقين بان دولـــة رئيس الوزراء وزملاءه المحترمين لا ينتظرون منا الاطناب في الاطراء والثناء وانطلاقا من القاعدة الذهبيـــة التي تقول لا شكر على واجب . ولكننا مع ذلك نزجي اليهم جزيل الشكر على ما بذلوه من جهد موصول في خدمة الشعب والوطن وما حققـــوا من انجازات في ميادين التنمية والتعمير مع مـــا رافق ذلك من تحسين عميق بالمسؤولية واخلاص لمباديء البلد وقيمة واجتهاد مثابـــر في الاداء . وللمجتهد اجران ان اصاب واجر واحد ان اخطأ.

ولاغراض هذه المناقشة والدقة في صياغـــة المشورة يمكننا تصنيف ما ورد في بيان رئيســـ الوزراء وبيانات اصحاب المعالي والزراء والتقارير المطبوعة الى ثلاث حقول رئيسية متميزة وهي :

الاول : ما يتصل منها بالدستور وحقـــوق الانســـان .

الثاني : ما يتصل منها بالتنمية الشاملة : اهدافها ومشروعاتها ومنجزاتها .

والثالث : ما يتصل منها بالخدمات العامة وادارة تنفيذهـــا .

ومن المؤكد ان جميع هذه البيانات قـــد جاءت في اطار ناظم وحيد لها وهـــو الانســـان الاردني الذي يشغلنا جميعا احترام كرامتـــه، وكسب ثقته وولائه . وربط حاضره بماضيـــه

كما تشغلنا صفة حياته واحاطته بوسائـــل الحضارة والتحديث . اننا نؤمن مع دولة رئيس الوزراء بان الانسان الاردني هو مادة الخدمـــة والتنمية ولذلك فان مقاييس النجاح او الفشـــل في الخدمة العامة تستمد صلاحيتها وموضوعيتها ودقتها من مدى شعور هذا الانسان . بكرامتـــه وممارسة حقوق الغير قابلة للتصرف، ومشاركته وولائه ووصول الخدمة اليه ، من هذه الاهداف والمرتكزات تنطلق مناقشتها وملاحظتها واقتراحنا حسب التصنيف المشار اليه بنفس الترتيب .

دولـــة الرئيس

ان احترام الدستور وحقوق الانســـان والحريات هو اصل العمل الحكومي وعماد شرعيته ونبراسه المنـــير .

(١) ولقد اختار هذا البلد الديمقراطيـــة اسلوبا في الحكم والادارة . وهـــو الاسلـــوب المفضل ، ان لم نقل الا مثل في اغناء الثقافـــات والحضارات ورقي الشعوب واشعار المواطـــن بقيمته وكرامته وليس الاسلوب الديمقراطـــي خلوا من العيوب والاخطاء ولا سيما في الـــدول النامية ولكن العلاج الوحيد لاخطاء الديمقراطية هو المزيد من الديمقراطية . وقد كان تأسيســـ المجلس الوطني الاستشاري علامة بارزة في هذا الطريق ، واستكمالا لشيوع الاسلوب الديمقراطي وسيادته فاننا نوصي :

أ) بان تعمد الحكومة الى اجراء الانتخابات في جميع المجالس البلدية والقروية والشركـــات المساهمة والجمعيات التعاونية والخيرية والنقابات التي عينت فيها لجان الادارة وشؤونها ، بينمـــا ينص القانون او انظمتها الاساسية على اختيـــار مجالس ادارتها بطريق الانتخاب ونرى ان تحـــدد مواعيد هذه الانتخابات قبل نهاية هذا العـــام الحالي ان امكن ضمن برنامج مدروس يشـــارك في وضعـــه المحافظـــون .

ان المستوى التعليمي الرفيع ، من حيـــث الكم والكيف الذي وصل اليه شعبنا ، ووعـــي المواطن المتزايد في المضارب والقرى والمـــدن وتجاربه السابقة في اختيار الممثلين . كل ذلـــك يطمعنا في حسن الاختيار وفي مزيد من مشاركـــة المواطنين في ادارة شؤونهم وبالتالي شيوع المزيد من الديمقراطية والاسهام المباشر في الخدمـــة الخـــيرة .

(٢) وكما كفل الدستور الاردني حريـــة العبادة ، فقد كفل حرية الراي . وحرية الراي اعز ما يملك الانسان ، ويعتز بـــه ويشعـــره بانسانيته وكرامته . ومادام من واجب المواطـــن ان ينشغل بقضايا وطنه وظروف حياته ، فـــان من واجبنا ، بالمقابل ان نفسح المجال للتعبير عن هذا الراي في المؤسسات والصحف والاذاعـــة والتلفزيون تعبيرا موضوعيا مسؤلا . قال احـــد الفلاسفة بالرغم من انني اكره ما تقول الا انني ادفع حياتي ثمنا لحقك في ان تقول مـــا تقـــول وفي مثل هذا القول يتجلى المعنى لحرية الراي وقد سبق ان الغيت امتيازات صحف ومجـــلات او عطلت لمدد مختلفة ويخيل للمرء ان وسائـــل الاعلام تعيش على اعصاب مشدودة خشيـــة المزالق وسوء التفسير ، وانها تنعكس في احيان كثيرة صورة واحدة او صوتا واحدا مع اختلاف قليل في الظلال والنبرات . ان تقدم الشعـــوب والامم لم يحصل سوى في جو مريح من حريـــة الراي المسؤول واتساع الصدر للنقد وتلمســـ سبل التغيير التطوري الرشيد . ولذلك نوصـــي الحكومـــة .

ب) بان تعيد النظر في الغاء امتيازات الصحف والمجلات الذي تم في السنوات الاخيرة والسماح لمن يشاء منها بالصدور في ظل الاحترام الصادق للقانون واخذ الشخصي السيء باساءته وتعديل قانون المطبوعات بشكل يسمح للقضاء العـــادل بالنظر في المخالفات وفرض العقوبات .

ج) ونوصي بان تصدر الحكومة التوجيهات والتعليمات للمؤسسات الرسمية لكي تفســـح المجال الاراء بما في ذلك الراي المخالف ، ولا سيما في الامور الحياتية اليومية . ان احتكاك الاراء يولد النار او النور ولنا ملء الثقة بان المزيد مـــن حرية الراي في مختلف المنابر ستزيد من فرص بعث النور واكتشاف السبيل الحق .

(٣) واذا قيس الرقي والتقدم بمقـــدار

هذا من الاصول

الممارسة الديمقراطية او حرية الراي فانهما يقاسان ايضا بالقدر المتوافر من العدالة الاجتماعية ولا نود ان نطيل في شرح مفاهيم العدالة الاجتماعية ومضامينها واساليب تحقيقها فيكفي ان نقول من واقعنا بان الفجوة السحيقة بين مستوى معيشة الغني والفقير هي الدليل القوي على افتقاد هذه العدالة وهذه الفجوة السحيقة بين الدول والمجتمعات الغنية من جهة والدول والمجتمعات الفقيرة من جهة ثانية هي الشغل الشاغل للتفكير الانساني المعاصر وللجهود المبذولة على المستوى الدولي والعالمي فالفقر والجوع والمرض والجهل والقلق . والحقد والثورة كلها لن تقف عند حد الا بالتغلب التدريجي على هذه الفجوة بين الدول او فئات المجتمع الواحد واننا لنرى في الاردن فجوة واسعة بين مستويات المعيشة وجاءت موجة التضخم البغيض لتزيد من ابعاد هذه الفجوة فالطبقة الوسطى التي بناها الاردن على مر السنين بمثابرة ولهفة قد انخفضت الى الطبقات الدنيا في البنية الاجتماعية . وفي الوقت نفسه ساعدت الظروف على خلق عدد كبير من اصحاب الملايين يعيشون حياة البذخ والبطر في قصور الترف والتحف . والى جوارهم القريب اخوة لهم في الرحم والمواطنة يعيشون حياة التقشف وشد الاحزمة والحرمان من ادنى ضروريات الحياة . ولن يغرب عن البال ان في مجتمعنا من التعاطف والتراحم والرغبة في التعاون والاحسان ما يمكن الحكومة من اتخاذ الاجراءات التي تفرض دفع الحق المعلوم للسائل والمحروم وقد كان اصدار قانون صندوق الزكاة خطوة مباركة في هذا السبيل وقد ابرزت استراتيجية الخطة الخمسية والثلاثية من قبلها هدف تحقيق قسط اكبر من العدالة في توزيع الدخل القومي . كما اشارت الى الوسائل والاجراءات الكفيلة بتحقيق هذا الهدف وغيره من الاهداف المالية الاساسية ولحن نوصي الحكومة بالمضي سراعا في اتخاذ هذه الاجراءات واهمها :

د) فرض ضريبة على الارباح الراسمالية المتأتية من الاراضي والعقارات وتوزيع حصيلة هذه الضريبة بين الحكومة المركزية والبلديات .

هـ) اعادة تحسين القيمة الايجارية للابنية والاراضي داخل البلديات لغايات حساب ضريبة الابنية والاراضي وجعل الضريبة على الاراضي الخلاء داخل حدود امانة العاصمة تصاعدية مع مرور الزمن .

و) اعادة النظر في قانون المالكين والمستاجرين تحقيقا للعدالة والتوازن بين حقوق المالك والمستجر مع وضع حد اعلى وحد ادنى لاجور العقارات .

ز) اخضاع اصحاب المهن المعفاة من رخص المهن لدفع الرسوم من اجل تحقيق العدالة

ح) ونود ان نضيف أن تحقيق القدر الاوفر من العدالة الاجتماعية انما يتم عن طريق فرض الضرائب المباشرة العادلة على الثروات وايرادات والارباح ، ونوصي با تستهين الحكومة بالدخل الذي يتأتى لها من فرض الضريبة العادلة على دخول المواطنين الاردنيين العاملين في الخارج .

دولة الرئيس ،

(٤) وفي مجال التعليق على حقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية نشير اولا الى ان الاردن قد وضع بتوجيه من جلالة الحسين المعظم ، وبرعاية سمو ولي عهده الامير حسن المعظم خطة ثلاثية ثم خطة خمسية للتنمية الشاملة بعد دارسات عميقة وجهود مكثفة ونشير ثانيا الى ان المحافل الدولية المختصة قد اثنت على الخطة الاردنية ، وقدرت فرص نجاحها تقديرا عاليا ونشير ثالثا الى اننا نفترض بان الحكومة ملتزمة التزاما كاملا بتنفيذ الخطة ولما كانت في الخطة شروح وافية للخلفيات والمشكلات وسبل العمل والمشروعات والاثار المنشودة ، فانها نفسها تصلح دليلا واضحا لانجاز ومقياسا دقيقا لتحقيق الاهداف او الاقتراب منها . وحبذا لو استخدمت البيانات الرسمية في استعراض المنجزات وتقييم الجهود في الخطة كدليل على وحدة الامل والعمل واستمرارية الحكم ووضوح الرؤية ومن هنا فاننا نوصي :

ط) ان تجتمع لجان المجلس المختصة مع الوزراء وكبار المسؤولين في درس عميق مفصل للخطة لنرى مدى الانجاز من حيث التعرف الى المشروعات والخدمات في الخطة التي تم انجازها ، وما نفذ منها خارج الخطة ، وما هو قيد التنفيذ والصعوبات التي تكتنفه ، وما لم يبدا تنفيذه في المواعيد المقررة واسباب ذلك . ونرى ان تسفر هذه الدراسة المفصلة عن اقتراحات وتوصيات تقدم للحكومة والمجلس في اطار الشورى فيما بينهم ليكون لنا في ذلك كله رسم طريق المستقبل من حيث اساليب العمل وتحقيق الاهداف .

(٥) وان اهمية التخطيط والتنفيذ انما تنبعث من تحقيق الاثار المنشودة التي تعلن عن نفسها في رفع مستوى معيشة الانسان والمجتمعات وقد وضعت الخطة الخمسية اهدافها خاصة بها اطار الاهداف العامة للتنمية الاردنية والاسئلة التي تفرض نفسها هي على سبيل المثال لا الحصر:

هل تحقق فعلا نمو سنوي في الانتاج المحلي بمعدل ١٢٪ وبارقام حقيقية ، ان انطباعنا السريع في غياب الارقام الدقيقة ان هذا لم يحدث ، وهل انخفض العجز في الميزان التجاري ان الارقام المتوافرة تشير الى زيادة هذا العجز زيادات مذهلة ، سبب زيادة الاستيراد للمواد الاستهلاكية التي تجاوزت كل توقع ، وهل عمت مكاسب التنمية جميع السكان في جميع مناطق المملكة ، ان النظرة السريعة الى تطوير المجتمعات من الشمال الى الجنوب والتعرف على فئات المنتفعين من مشروعات التنمية تكاد تشير الى انحصار المكاسب بالمدن او بالعاصمة على وجه تحديد وبفئات كبار المتعهدين والمقامرين بتجارة الاراضي . والعاملين في الخدمات التجارية والمالية واصحاب الحرف الفنية . اما سكان القرى والمزارعين والموظفين وضباط وافراد القوات المسلحة والامن العام فقد انخفضت القوة الشرائية لدخولهم في ظل الارتفاع المتسارع الاسعار .

(٦) ومن الظواهر المتعلقة زيادة الدخل المتولد من قطاع الخدمات بنسب اعلى من توقعات الخطة وعلى حساب دخل الانتاج سواء في الزراعة او الصناعة فعدم شراء القمح المحلي او منع التصدير او فرض الرسوم وفرض المواصفات بشكل يضر بالانتاج المحلي ولا يحمي المستهلك من الغش والتلاعب كل ذلك اجراءات تشبط عزيمة المنتج . ونرى ان اجراء المنتج هو سبيلنا الحق الى القوة الذاتية وزيادة الانتاج بما يلبي حاجات المواطن الاساسية ويفيض عنها ولن يقبل الاستثمار على المشروعات المنتجة كالاسمنت والمصفاة وزراعة القمح والخضار والاشجار المثمرة وغيرها الا اذا كان ريعها افضل من ريع الاستثمار في الخدمات المصرفية او التجارية وغيرها .

وان التقدم الذي حصل في جميع الميادين والتنافس بين القطاع العام والقطاع الخاص على القوى العاملة والمواد الاساسية وهجرة هذه القوى الى الخارج مما ادت جميعها الى تسخين الاقتصاد الاردني وتعثر البناء والانشاء والبناء ويجدر بنا ان نحسن التصدي للمشكلات في الوقت المناسب قبل تراكمها واستفحالها ونتيجة لكل ما يبدو انه ظواهر سلبية ، فانا ندعو الحكومة الى ما يلي :

ع) متابعة تنفيذ الخطة في ضوء تحقيق الاهداف المنشودة واثارها على مستويات المعيشة ، ووضع الدراسات المدعومة بالارقام لقياس التقدم وتقييمه .

ك) وضع دراسات لريع الاستثمار في مختلف نشاطات الاقتصاد الاردني بقصد الوصول الى الاجراءات التي تزيد من دخل المنتج .

ل) مواجهة العوامل المحلية ولا سيما الاجور ومستوى الربحية في رفع الارقام القياسية لكلفة المعيشة . وذلك في سعي جاد لكسر حلقة التضخم البغيض الذي يعاني منه ذوو الدخل المحدود .

م) وضع دراسة مقارنة للدخول ورسم سياسة لها لا تغفل دولة البليط ومعالي القصير كما اشار اليها مسؤول كبير في مكافحة بارعة

وتنظيم العلاقة التعاقدية بين العامل الفنـــي وصاحب العمل لمزيد من الانجاز واحترام الحقوق المتبادل .

ن) تنظيم الهجرة من البلد واليه في ضـوء حاجات التنمية وشرع الكلفة التي يتكبدهـــا الوطن في تعليم القوى العاملة المهاجرة وتدريبهـا للمسؤولين في الدول المستوردة لعل منهم مـن يرى عدالة المساهمة في هذه الكلفــة لتحقيـق المزيد من التعليم والتدريب وتحصيل الضريبـــة المستحقة على دخل المواطنين الاردنيين العاملين في الخــــارج .

دولة الرئيســـــ ،

(٨) وفي الحقل الثالث المتصل بالخدمـــات وادارة التنفيذ نجد من واجبنا ان نشير الـــى نعمة الامن والاستقرار في هذا البلد وهي نعمـــة لا يحس بقيمتها الا من افتقدها ونرجو ان نحافظ عليها بكل ما استطعنا من قوة وعزم فلن يكون للتقدم أو التنمية اي معنى اذا تعرضت حيـاة المواطن وممتلكاته للاذى او العبث . واننا لنشكر الحكومة وللاجهزة المختصة سهرها المتواصـــل على القيام بهذا الواجب الكبير ونامل لها استمرار التوفيق في الحفاظ على هذه النعمـــة .

وليس هناك من شك بان اعمدة النظـــام وتوفير الخدمات هي جهاز الخدمة المدنية والامن العام والقوات المسلحة ومن هذه الزاوية يجب أن تحظى هذه الاخيرة منا بكامل الدعم وسخـــي المكافاة لتحتفظ بروحها المعنوية العالية والفخـــر بالانتماء والتمسك بالمسلك والتفاني في الخدمـــة واداء الواجب . ولم يكن التحسين الذي طـــرا في الاونة الاخيرة على سلالم الرواتب كافيـــا بتغطية تكاليف الحياة المتصاعدة ورغم الظروف المالية القاسية التي نعرفها جميعا فان من الحكمة اعادة النظر في الرواتب الدنيا ورفع مستوياتهـــا بما يحفظ كرامة الموظف او الجندي او الشرطـــي والى مستوى ما يتقاضاه العامل غير المدرب على الاقل وان تكون الامتيازات الاخرى اضافة الـــى الراتب وليس على حسابــــه .

ولعل جهاز الخدمة المدنية يعاني من تضخم العدد وضعف في الانتاج وتدني المدخول ، وان تتزايد متطلبات الحياة وترتفع كلفة المعيشـــة ينهمك الموظف في التوفيق بين دخله المتواضـــع وانفاقه المتسارع . وهو يبحث باستمرار عـــن مزيد من الدخل على حساب اداء الواجـــب . وباستثناء وزارة التربية والتعليم فأن اعـــداد الموظفين تتجاوز المهام والمسؤوليات الواقعيـــة ونقتـــــرح : ـــ

أن تعين لجنة ملكية مـــن خبراء الادارة واعادة التنظيم لدراسة مهام الوزارات والسلطات والمؤسسات المستقلة وتحديد اعداد الموظفـــين اللازمة لسرعة الانجاز والاستجابـــة لطلبـــات المواطنين بسرعة ودون محسوبية او وساطـــة وبالتالي تعزيز هيئة الحكم والالتصاق الامـــين بالخدمة العامة وسيكون بالامكان بعد استكمال الدراسة تخفيض اعداد الموظفـــين واستخـــدام الوفر في زيادة الرواتب المعقولة والعادلة .

وما زلنا نعاني من مركزية الحكم رغـــم الجهود المبذولة في تقوية الحكم المحلي وتفويض الصلاحيات مما يزال صنع القرارات يطفـــو الى مستوى مجلس الوزراء ومعظم المشاكـــل تحل على مستوى العاصمـــة .

وفي هذا المجال نوصي ان يعمل المحافـــظ ومعاونوه من ممثلي الوزارات المختلفة فـــي المحافظة كمجلس وزراء مصغر يقرر الخدمـــات ويقترح النفقات وينفذ المشروعات ويحل المشكلات ويفرض الثواب والعقاب على وجه السرعـــة وقد يرى المجلس والحكومة اشتراك اعضـــاء المجلس الوطني الاستشاري من ابناء المحافظـــة في جلسات مجلس المحافظة للاطلاع علـــى التفاصيل وتجنب هذا المجلس الخوض فـــي الطلبات والشكاوي المحلية وبذلك يتفرغ مجلس الوزراء نفسه لرسم السياسة العليا ومتابعـــة التنفيذ على المستويات المحلية .

ان تعرف مجالس المحافظات والحاجـــات والخدمات الاساسية الواجب توافرها في كـــل قرية أو مجمع انساني أو مضرب باديــــة كالمدرسة

والطرق والماء والكهرباء وشعبة البريد والعيادة. الخ وقد سبق للمحافظون ان قاموا بمثل هـــذا الجهد واننا نوصي ان يقرر مجلس الوزراء مـــن حيث المبدا المباشرة بتزويد القرى الاكثر حرمانـــا بهذه الخدمات المقررة . وستكون الكلفة زهيدة بالمقارنة مع بعض المشروعات الكبيرة التي تخدم قطاعا بعينه . ان ولاء المواطن واعتزازه بالانتماء لبلده والثقة بالحكم تعتمد الى حد كبير على مقدار تفكيرنا بخدمته وايصال هذه الخدمة اليه ، وتلبية حاجاته الاساسية نهائيا والى المدى البعيد .

(١٢) وان من مفاخر بلدنا الاقتصاد الحر والايمان بالقطاع الخاص وقدرته على المساهمة الفعالة في التنمية واننا نشاطر الحكومة ضرورة تامين المواد الغذائية وتخزين نسبة معقولـــة منها لتلقى صدمات النقص او ارتفاع الاسعـــار ولكننا لا نرى ان تحل الحكومة محل المستـــورد او التاجر او الموزع ونفضـــل تشجيـــع المبادرة الفردية والاستثمار الخاص وفي الوقت نفســـه نشجب الاحتكار ولااستغلال والجشع ولا نرى من المصلحة العليا ان يجيء انخفاض الاسعار وليد الاعفاء من الرسوم او الضرائب او استخدام موظفي الدولة في الادارة والتوزيع وفي ميـــدان الحماية الجمركية للصناعة المحلية ، نؤثر الا تعامل صناعات التعبئة والتعليب بنفس مقياس الصناعة التي يسهم فيها الانتاج المحلي بقدر اكبر وافـــر ونحن نوصي بما يلي : ـــ

ق) اعادة النظر في الدور الحكومي الخاص بتأمين المواد الغذائية الاساسية فقط بحيث يترك كل ذلك او معظم ذلك للقطاع الخاص بما فـــي ذلك الجمعيات التعاونية الاستهلاكية الخاصـــة مع مراقبة دقيقة للاسعار وتوصيل المواد مـــن المنتج الى المستهلك باقصر طريق واقل كلفة .

ر) أن يعاد النظر في الدعم الحكومي لاسعار المواد الغذائية الذي لا يفيد منه اليوم الفـــلاح او اللاجيء او النازح او افراد القوات المسلحـــة والامن العام ، وانما يستفيد منه في الغالـــب الطبقات الميسورة او عالية الدخل . ونرى ان ينحصر الدعم في تلبية حاجة الفقير والمحتاج وان تستخدم الاموال المخصصة لدعم في رفع مستوى الرواتب لاجهزة الدولة وخدامهـــا .

دولة الرئيس ،

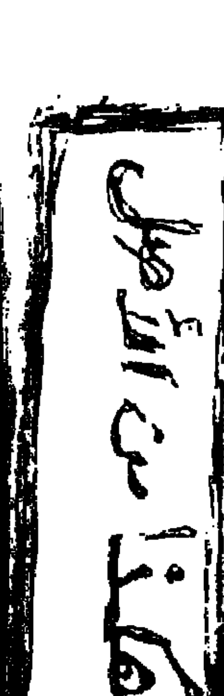
ايها الزميلات والزملاء المحترمين ،

ان تضحيات شعبنا اكبر من امتيازاته،وان موارد اقل من التزاماته ، واذ يرزح شعبنـــا تحت نير الاحتلال الغاشم يقف النصف الاخـــر بسلاحه في وجه تحديات التوسع والعدوان .

ولعل المشكلة الرئيسية لهذه الحكومـــة واية حكومة هي العجز الكبير بين موارد الخزينة ونفقاتها الملحة هي العين البصيرة واليد القصيرة وانا لنشعر مع الجهد الذي تبذله الحكومـــة لتامين الاموال اللازمة والتسلـــح ومشروعـــات التنمية والخدمات العامة . واننا من هذا الموقع ندمو المواطنين اولا الى دفع الحق للدولة فـــي دخولهم الحقة ، وانطلاقا من وحدة المصـــير وارادة النضال المشترك لمصلحة شعوبنا وخـــير امتنا ندعو الدول الشقيقة الى رفـــد الاردن بالمعونات المالية الكريمة التي تحتاج اليها أمس الحاجة في مختلف ميادين الصمود والدفاع والتنمية الشاملة ونحن على مزيد الثقة والامل بأن هـــذه الدول ستلبي الدعوة لمرضاة الله والامة والوطن واللــــه من وراء القصـــــد .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاتـــه





(٩)

دولة رئيس المجلس :

الكلمة الى سعادة السيد سليمان ارتيمه فليتفضـــــل



السيد سليمان ارتيمه :

دولة الرئيس ، حضرات الزملاء والزميلات

استمع المجلس الكريم الى بيان دولة رئيس الوزراء واصحاب المعالي الوزراء حول سياسـة الحكومة الداخليـة .

لا شك انها بادرة طيبة من الحكومـة ان تعرض على المجلس ما حققته من انجازات في كافة المجالات في العامين المنصرمين من توليها السلطة ايمانا منها بأن تضع الحكومة المجلس في الصورة على منجزاتها وبيان الخدمات والمشاريع التنموية وغيرها والتي قامت بها لرفعة هذا البلد الـذي نعتز به جميعا ونفتديه بالغالي والرخيص .

أن الحكومة التي تسمح بنقدها من خـلال اجهزة اعلامها لجديرة بالاحترام والتقدير وتعطي دلالة واضحة عن صدق انتمائها لهذا البلد والـى قيادته قيادة الحسين الرشيدة .

والشكر الى دولة رئيس الوزراء واصحاب المعالي الوزراء على الجهود الطيبة التي قامـوا

بها على الرغم من الامكانات المالية المحـــدودة والضغوط التي تعرض لها هذا البلد وبالتاكيد ان هذه الضغوط لو تعرض لها بلد كـــالاردن والالتزامات القومية لا تقع تحت حصر لحـــدث اشياء ممكن لا تسر الجميع .

لي بعض الملاحظات . بالرغم من الخدمات التي قدمتها الحكومة للمواطنين من اقصى الشمال الى اقصى الجنوب فانها خدمة لكافة المواطنـين ونحب المزيد منها ولكن لم يكن هنالك عدالـة في التوزيع مثال ذلك : قرى النويجيس ، شنلـــر ، قرى العبابيد في وادي السير ، دابوق التي تبعـد ثلاث كيلو مترات من عمان لا يوجد بها طريق ولا مياه ، قرى عراق الامير ، القرى المجاورة لعمان وبجنوب سحاب ، القرى التي بجانب ماركـــا الشمالية والجنوبية ، تفتقد حتى للماء ، حتـــى للطريق ، حتى للعيادة حتى لمركز الامومة والطفولة

انني اناشد دولة الرئيس ولا اطلـــب المستحيل واخواني اصحاب المعالي الوزراء القيام بزيارة ميدانية الى هذه القرى وجميع مواطنـــي هذه القرى سيقبلون بالحكم الذي يرتأيه دولـة الرئيس من الخدمات لهم .

وزارة الزراعـــــة :

مع تقديري لوزارة الزراعة ولدورها الهـام في رفع المستوى الاقتصادي الزراعي لهذا البلـد فان لي بعض الملاحظات : هذه الوزارة لها مـن الخبرة والتجارب ما يكفي ان تضع دراســات شاملة الى اقتصادنا الزراعي . وللانصاف انهـا عملت كل ما تستطيع أن تعمله ولكن لم يكـن بالهدف المطلوب للمواطن الاردني ، لان مواطننا من طبيعته انه طموح ــ هنالك موضوع صناعـة الدواجن في هـذا البلد . لا شك وفي الاردن في تربية الدواجن سواء اللاحم او البياض الى مرحلة ممكن أن تكون معها قد وصلنا الى مرحلة الاكتفاء . ولكن هذه بحاجة الى رعاية وخصوصا من وزارة الزراعة ومن وزارة التموين ومن مؤسسة الاقراض الــزراعـــي .

وزارة الاقتصاد والتجارة :

الواقع وضعت مشاريع كثيرة لحمايـــة المصنوعات الوطنية ولكن نطلب من هذه الوزارة ان تحمي المستهلك من هذه الصناعة . كما عملت حماية لهذه الصناعة .

ثانيا : لا نطلب منها الكثير . نطلب منهـا تحديد اسعار السيارات ، قطعها . تصوروا أن الحد الادنى للربح هو ١٥٠٠ دينار والحد الاعلى ٢٠٠٠ دينار على حساب من ؟ على حســاب المواطن علما بان الحكومة مشكورة لم تأخـذ اي عوائد جمركية على موضوع التراكتورات او المواد الزراعية او العلاجات الزراعية .

وزارة المواصـــلات :

لا شك ان تعميم الخدمات البريدية هو جيد وخطط المستقبل ممتازة ولكن هناك منطقة ماركـا منطقة صناعية ، منطقة القويسمه منطقة صناعية بحاجة الى المصانع الى التلفونات لتسيير عملهم .

وزارة الصحـــة :

نرجو من دولة رئيس الوزراء ووزير الدفاع الغاء فكرة نقل مستشفى عمان العسكري . لان هذا المستشفى يقدم خدمات لعمان الشرقية والى الزرقاء ولغاية حدود الموقر . ايضا مـن وزارة الصحة نطلب مراكز عيادة في المناطق الشرقيـة ومراكز امومة وطفولة . لانه في الواقع ان سكان تلك المناطق بشر كبقية المناطق الاخرى ، ولهـم حق ان يطالبوا هذه الحكومة الذي يعتز بها لانها من ابنائهم أن تؤمن الخدمات كما أمنتها لغيرهم . اما طلب اخير من وزارة الصحة ان تحمينا مـــن الاطباء الخصوصيين ومن المستشفيات الخاصـة وايضا العلاجات لان تكاليفها كثيرة جداة ومواطننا يستحق ان نقف بجانبه في هذه الظروف وخصوصا فيها ارتفاع الاسعـــار .

وزارة التمويـــن :

ان ظاهرة الغلاء وان كانت دولية مؤلمة جدا للمواطن الاردني وخصوصا اذا قارنا الاردن بأنه

من اغلى الدول العربية في موضوع المواد التموينية . انا مع معالي الاخ عبد الوهاب المجالي ومعالي الدكتور خليل السالم بان الدعم الذي تقدمه الحكومة الى المواد الرئيسية والمستفيد منها — ممكن اعضاء المجلس مستفيدين والطبقة المنتفعة كثير — هذا الدعم يوجه الى القوات المسلحة والى الامن العام والى موظفي الدولة لزيادة رواتبهم . وزارة التموين قامت بدور بناء وجيد بالرغم من قصر المدة ولكن نطلب من دولة رئيس الوزراء دعم هذه الوزارة بموظفين كافيين حتى يتمكنوا من الرقابة مع وضع تسعيرة كاملة للاشياء . — تصوروا قميص في لندن في اثنين جنيه استرليني يعادل ١٢٠ قرش اردني يباع هنا بـ ١٥ دينار في نوفوتيه بجبل عمان . هذا الحكي لا يجوز باعتقادي في بلد يتطلع وكله امل في هذه الحكومة ان تعمل ما تستطيع عمله وهو ليس صعبا عليها . قامت الحكومة مشكورة في تغيير مجلس ادارة الاسمنت كي توفر هذه المادة باسمار معقولة وان تكون الكمية متوفرة في الاسواق ولكن مع تقديري للادارة الجديدة ، ومؤمن ان الحكومة توفقت باختيار الادارة الجديدة والمدير العام الا ان الشركة حققت لنفسها ربحا اكثر قبل ان تحقق او تطرح هذه المادة للاسواق . فمن حقها ان ترفع السعر من ١٩ الى ٢٣ بعد ان تؤمن هذه المادة في الاسواق المحلية .

نقطة ثانية : التجار الذين تامروا على شركة الاسمنت وذهبوا الى شركة التراب في لبنان ودفعوا لها ١٠٠,٠٠٠ دولار تامين جبص الاسمنت انا اقول ان امر الدفاع لازم يحطهم في الطفيلة . اما البقية الذين ما جنوا شيء وما جنوا ذنب انا باعتقادي ان يسمح لهم في استيراد الاسمنت ضمن الشروط والمواصفات التي تضعها شركة الاسمنت

. . . واطالب وزارة الصناعة مرة ثانية في شغلة مهمة جدا — ورقة جتني من الخليل — انه بدهم المقاييس والاوزان تكون صحيحة لانه مشكوك فيها في البلد . وزارة الصناعة والتجارة [illegible] عندها موظفين يراقبوا هذه الناحية تستطيع ان [illegible] [illegible]

وزارة المالية :

قامت باستملاك اراضي مطار عمان الجديد قبل ست سنوات ولم تدفع لاصحاب هذه الارض اثمانها . يعني حالت العطاء واستملكت الارض وعملت المطار ولم تدفع لاصحابها ولم تكلف لجنة لتقدير اثمان هذه الاراضي . نطالب وزارة المالية/ الجمارك بمضاعفة جهودها لمقاومة المهربين . ومن حق هذه الحكومة ان تفخر في شغلة . انها قاومت مهربي المخدرات ومهربي الاسلحة ومهربي الشغلات السيئة . في الواقع للحكومة ان تفتخر لانها قاومتها ووضعتهم في السجن وهذا عمل جيد فنطالب من وزارة الجمارك ان تضاعف جهودها من ناحية المهربين . الاسراع في اصدار قانون المجارك الجديد .

وزارة الشؤون البلدية والقروية :

هذه الوزارة تشرف على المجالس البلدية والقروية في المحافظات وضمنا هي من المسؤولين عن الخدمات او الحكم المحلي ولكن من الضروري ان يعدل قانون هذه الوزارة بحيث انه يكون افراز الاراضي اقل من ثلاث دونمات لانه في بعض ناس لا يتمدوا ثلاث دونمات حتى يفرزها لاولاده في قرية نائية . ايضا نطالب هذه الوزارة في انعاش الريف وتنميته وكيف نفرض على الناس لا تاتوا الى عمان ولا تسكنوا في عمان اذا لم نمكنهم من خدمات جيدة وتنمية صحيحة في اماكنهم حتى يحافظوا عليها . لي امل في دولة الرئيس ان يفكر في موضوع كهرباء معان جيدا — ماتورين بـ ٧٠,٠٠٠ دينار ضمنهم عام ١٩٥٤ ، الموتورين سنة ١٩٧٦ ثمنهم ٤٦,٠٠٠ دينار ماتورين خربانات بسبعين الف دينار وموتورين جدد بستة واربعين الف دينار — .

امانة العاصمة :

. . . بالرغم من تحسين وضع الخدمات في جميع انحاء العاصمة ضمن الامكانيات المتوفرة الا ان عمان الشرقية لم تستفد من هذه الخدمات . اما لوزارة وزارة الشباب حول خدماتها بان عمان الشرقية لم تشهد منها شيئا . . .

وزارة الداخلية :

ان الامن الذي ننعم فيه في هذا البلد مدعاة للفخر والاعجاب ، فشكرا لمعالي وزير الداخلية وقادة اجهزة الامن العام ولكن هنالك مشكلة — تعداد الحوادث عندنا في اليوم واحد قتيل يوميا وعشرة جرحى ففي اليوم عندنا (١١) عطوة علما ان هذه الفيت ولا اطلب من الحكومة الا تحديد الحد الاعلى للدية والحد الادنى وموضوع الجلوات . لانه في جشع — تصوروا انه في ناس انه عن قضاء وقدر دفع خمسة الاف دينار — وهو قضاء وقدر فنريد تحديدها وهذا يتم اذا اجتمع وزير الداخلية مع المحافظين ويضعوا شغلات معينة حتى يستعينوا — لانه قانون الاشراف على البدو الغي فنريد شيئا بديلا عنه وهو يضعه وزير الداخلية والمحافظين بحيث يعم انحاء المملكة . تعديل قانون النقل على الطرق . بحيث يشمل انه لا تعطى الرخصة الخصوصي لاقل من ١٩ سنة او رخصة سيارة عمومي اقل من ٢٢ سنة او باص اقل من ٢٥ سنة لان حوادثنا اذا قيست عندنا كثيرة جدا .

هنالك شغله في ذهني اناشد دولة الرئيس بأسم بعض الفقراء والارامل في بعض نمر السيارات التي اخذتها الحكومة . علما ان هنالك تاجرين كل واحد منهم عنده ٧٥ نمرة اما البقية ارامل اثنتين يشتركن في نمرة فباعتقادي ان الحكومة اعلى بكثير . وان تجد كثير من الموارد قبل ان تصل الى هذه النقطة الحساسة والتي لها مساس في حياة المواطن الذي تكلم عنه من الناحية المعيشية الاخ عبد الوهاب بك .

اكتفاء القوات المسلحة واجهزة الامن العام وموظفين من الدولة واعطاؤهم شيء من الحقوق اقل ما قال عنه عبد الوهاب وهو تقريبا اجرة العامل اليومي ، كما ان هناك قطاع من الضباط المتقاعدين اطلب من دولة الرئيس ووزير الدفاع ان ينظر الى هؤلاء الضباط بعين العطف . السبب ضابط برتبة رائد ياخذ ١٣ دينار ووكيل يخرج الان ياخذ ٥١ دينار فاذا عملنا مقارنة فهذا مسؤول عن عائلة والاخر مسؤول عن عائلة . . . لموظفي الدولة في هذا البلد هم جنود [illegible] ومن الانصاف انني اوافق الاخ عبد الوهاب [illegible] لموضوع الموظفين ، ولكن هذه الفئة من الضروري دراسة احوالهم المعيشية وايضا موظفي المياومة والراتب المقطوع .

وزارة الاعلام :

تطرق الاخوان حول حرية الصحافة . الواقع انني اؤمن بحرية الصحافة المسؤولة — تعريفي انا معين ولا اعرف غلط او صحيح — انا اؤمن بالصحافة المسؤولة . ا — اذا تبنت خط الاردن القومي خط الاردن الوطني ولا تحيد عنه وصادقة الانتماء فلها الحرية وان تحول على المحكمة وتاخذ حريتها والحكومة لا علاقة لها الا دعمها ولكن اذا حادت عنها فالحكومة عندها الصلاحيات . ولكن هنالك نقطة تطرق لها بعض الاخوان حول جريدة الشعب . جريدة الشعب هي مسيرة وليست مخبرة . في كثير اشباح تتبعها ، انا باعتقادي اذا واحد اعتدى على كرامة رئيس وزراء الاردن هو اعتداء على كرامة الشعب الاردني ككل . ولذلك انا اطلب من دولة رئيس الوزراء ان لا يعيد النظر في هذه الجريدة بالذات واتحمل ما اقول . لو كانت هذه الجريدة على المستوى القومي او مستوى وطني لا يمكن ان تطعن هذا البلد ممثلا بشخص رئيسه ، رئيس وزرائها — لسبب بسيط جدا لان هذا الطعن لنا جميعا . ومسيرة والواقع انا اكتب عنها ذكر اسماء من سيرها .

وزارة الاعلام :

اجهزة الاعلام في المملكة الاردنية الهاشمية من اذاعة وتلفزة ووكالة انباء ومطبوعات تعمل ضمن مخطط شامل ومدروس وبمستوى وطني وانتماء صادق ويعملون بشرف من المسؤولية على هذه الاجهزة كما ويشرف على هذه الاجهزة شباب يؤمنون بشرف المسؤولية وصدق الانتماء لهذا البلد الغالي فلهم منا جميعا الشكر والمحبة ومن ابناء هذه الاسرة الاردنية كل تقدير واعجاب .

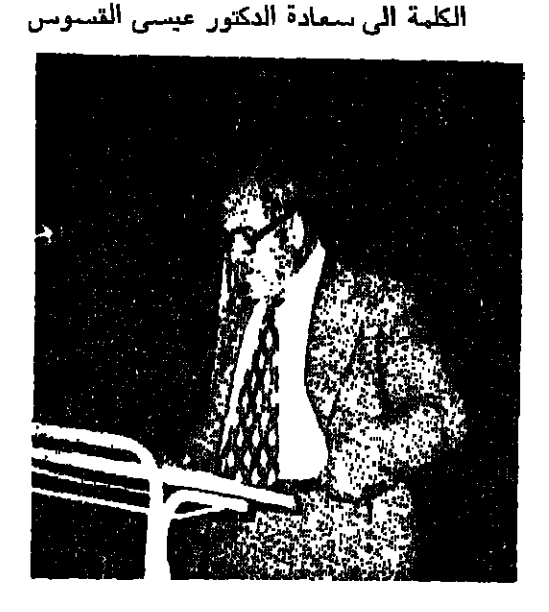
واخيرا ابتهل الى الله العلي القدير ان يحفظ قائد المسيرة وولي عهده الامين وان يحفظ كل حكومة لنا في هذا البلد تلتزم وتلتزم في انتماء الى خط هذا البلد الوطني .

والسلام عليكم . . .

(١٠)

دولة رئيس المجلس

الكلمة الى سعادة الدكتور عيسى القسوس



الدكتور عيسى القسوس :

دولة الرئيس ، حضرات الزملاء والزميلات

لقد جاء في بيان الحكومة حول السياسة الداخلية عدة امور هامة وجديرة بالمناقشة لانها تتصل اتصالا مباشرا بحياة البلاد وتطورها واستقرارها . وسأتعرض لنقطتين هامتين من هذه القضايا :

١ ـ الحريات العامة :

اشار دولة رئيس الوزراء في بيانه بهذا الخصوص الى تمسك الحكومة بروح النصوص الدستورية في معالجة هذا الموضوع واكد على التزام الحقوق والواجبات المنصوص عليها في الدستور وجاء ببيان الحكومة :

ولعل القاء نظرة عابرة على الحقول التقليدية للحريات العامة تعطي فكرة اوسع عن هذه الاجتهادات اي الاجتهادات الفقهية التي اخذت بها الحكومة لتضمن فعالية السلطة التنفيذية وقدرتها على تحقيق هيبة الدولة ، ففي مجال حرية الاعتقاد درجت الدولة واجهزتها على عدم مؤاخذة انسان بما يعتقده لنفسه أو يشترك فيه مع غيره ما لم ينقل هذا الاعتقاد للناس بالاساليب غير المشروعة او يحاول تجميعهم او تنظيمهم لتحقيق امر يهدد امن الدولة وسلامتها .

وجاء في البيان في مكان اخر حول نفس الموضوع :

ان الاصل في نظرتنا للحريات العامة ان المواطن شريك اساسي في توجيه مسيرة الوطن وانه من حقه بل من واجبه ان يشتغل بقضايا الوطن الداخلية هادفا لمصلحة وطنه ومعبرا عنها ضمن الحدود المشروعة والشورى التي يعتز بها تراثنا والتي اصبحت شعارا متميزا لهذا البلد تقوم على دعامتين اساسيتين هما الحرية والمسؤولية . ويشير بيان دولة الرئيس الى ان الظروف الخارجية لم تترك لنا الحرية الكاملة لرسم الطريق التي تتفق مع قناعاتنا الا اننا نتطلع الى ظروف أحسن والى قيام مناخ اكثر ملائمة لوضع هذه القناعات الاصيلة موضع التنفيذ .

هذه مقتطفات تبرز الروح الاساسية التي تعبر عن توجيهات الحكومة ازاء هذا الموضوع الهام . واعتقد ان من واجبنا في هذا المجلس ان نعرض ما يختلج في ضمير الشعب والمجتمع من اراء تجاه هذا الموضوع في محاولة جادة للخروج بحلول تضمن سلامة الجبهة الداخلية وتمسكها وتضمن من ناحية أخرى مشاركة المواطن بشكل ايجابي وفعال بالاشتغال بقضايا الوطن الداخلية والقومية .

ان مشاركة المواطن بالقضايا الوطنية والقومية قضية اساسية وهامة ويجب أن تتم على أساس علني ومكشوف . ان اراء المواطنين وفعاليتهم ازاء القضايا التي تهمهم وتهم وطنهم ـ يجب أن تجد طريقها في التعبير العلني وتوفير المناخ الملائم لذلك التعبير . ويجب ان لا نخشى تعدد الاراء والاجتهادات حول المسائل الرئيسية بل من المفيد التذكير بان جميع المجتمعات المتقدمة تبيح حرية التعبير عن الراي والتنظيم السياسي والاجتماعي . ان هذه الحريات اصبحت جزءا هاما من حياة هذه المجتمعات والبعض يعتقد ان هذه الحريات هي التي تسبب مشاكل لهذه المجتمعات . والحقيقة هي عكس ذلك تماما فان هذه الحريات هي التي تساعد هذه المجتمعات على مواجهة القضايا المعقدة . فاوروبا الغربية

والولايات المتحدة والهند تواجه امورا معاشية واقتصادية واجتماعية معقدة وابرزها انعكاسات التضخم والبطالة وارتفاع الاسعار والصراع حول توازن الاسعار والاجور وازدياد الجريمة والعنف الاجتماعي وغير ذلك . ويوجد في هذه المجتمعات احزاب وتيارات وتجمعات سياسية من اقصى اليمين الى اقصى اليسار ولكن الجميع من اليمين واليسار والوسط يقف بحزم ضد التطرف والعنف .

ان اتساع الحريات العامة هي الدعامة الرئيسية التي تحمي هذه التجمعات من موجات التطرف والمغامرة ولولا هذه الحريات لتهددت حياة المجتمعات بشكل كبير جدا .

ولذلك فانني اعتقد اننا اصبحنا في وضع يسمح لنا بالقيام بدراسة جدية واعية تسمح باباحة الحريات العامة على اساس من التنظيم ذي المبادىء العلنية والمستندة الى الاسس الدستورية والتي يتضمنها الدستور الاردني من احترام حرية الاعتقاد الفكري والسياسي والالتزام بقضايا الوطن والدفاع عنها .

ان درجة الوعي التي بلغها المواطن تسمح بالانتقال الى هذه الخطوة وهي خطوة تجعلنا منسجمين تماما مع الفهم العام لحقوق الانسان . وبعد ذلك فان القول الفصل لمعالجة قضايا خرق الدستور سيكون من واجب القضاء الذي يجب المحافظة على استقلاليته ولكننا كذلك نود ان نشير الى بعض الامور التي لا بد من معالجتها حاليا :

أ ـ هناك اعداد ليست قليلة من المواطنين يحرمون من العمل العام سواء في وظائف الدولة أو الشركات او البنوك لعدم موافقة اجهزة الامن لهم على ذلك بسبب تصورها ان لهم ميولا ومعتقدات وارتباطات بهيئات او منظمات لا ترضى عنها الدولة . انا افهم ان يمنع هؤلاء من العمل في بعض اجهزة الدولة الحساسة اما ان يمنعوا من العمل في جميع الاجهزة فمعنى ذلك اننا نواجه افكار ومعتقدات المواطنين بفرض البطالة عليهم وتجويعهم كما يوجد العديد من المواطنين يمنعون من مغادرة البلاد ويلاحق احيانا الطلاب الذين يدرسون في الخارج بسبب معتقداتهم ويمنعون من اتمام دراستهم . انني اعتقد انه ـ بامكاننا وقف كل هذه الاجراءات .

ب ـ يجب ان تبقى حرية التعبير عن الراي مصانة وفي حالة ارتكاب اية مخالفات تمس امن البلاد فيجب ان يكون القول الفصل للقضاء وليس للاجراءات الادارية لان ذلك ارسخ ـ للديمقراطية ووسيلة تبعد الهمسات من الحياة السياسية . وانا اشير بذلك الى قرارات تعطيل الصحف او سحب الامتياز احيانا . ارجو الا يفهم من هذا انني اؤيد ايراد الامور التي تضر بامن البلاد او تعرض امنها للخطر ولكنني اطالب بان تحال هذه الامور الى القضاء ليصدر حكمه فيها او اذا اتخذ اجراء اداري فيجب ان يبقى مؤقتا الى ان تنظر المحاكم المستعجلة بهذه الامور ويصبح قرارها هو الاساس .

٢ ـ ملاحظات حول بعض الوزارات :

لا شك ان البلاد شهدت في السنوات الاخيرة تطورا اقتصاديا ملموسا يبرز في اتساع المشاريع الانمائية وزيادة فرص العمل ولكنني بالمقابل اود التوقف عند بعض الامور الهامة .

الزراعة : أ ـ الازدواجية :

١ ـ ازدواجية بين وزارة الزراعة ومؤسسة الاقراض الزراعي في شمول الاراضي البعلية في مشاريع التطور وارى ان تلقى تبعة هذه المسؤولية على جهة واحدة منهما .

٢ ـ الانتاج :

يجب ان تدخل وزارة الزراعة مجال الانتاج اما شريكة للقطاع الخاص لدعمه وعمل مشاريع مشتركة بين القطاع العام والخاص او مشاريع حكومية بالكامل لتضمن الانتاج وحاجة البلد من المنتجات الزراعية كاللحوم والالبان ومنتجات الاعلاف دون الاعتماد على القطاع الخاص فقط وذلك لقلة راسماله وقلة الخبرات المتوفرة لديه .

٣ ــ السـدود :

ارى ضرورة دراسة امكانية انشاء سدود على السيول المتوفرة حاليا كالموجب مثلا وكذلك سدود صغيرة على السيول الموسمية لحجز مياه الامطار التي تهطل كل عام ولا اعرف ماذا تم بخصوص سد الموجب الذي كان ضمن الخطة الخمسية .

٤ ــ الدواجـن :

نظرا للقفزة الهائلة في صناعةالدواجن فانني اقترح وكما جاء على لسان وزير الزراعة في ندوة صناعة الدواجن ان يصار الى عمل مؤسسة لتنمية الدواجن تؤول لها كل الامكانات لتطوير هذه الصناعة وحمايتها وتسويقها كما اقترح انشاء مديرية للدواجن مستقلة في وزارة الزراعة .

٥ ــ مجلس اعـلى للزراعـة :

ارجو الاسراع في تكوين مجلس اعلى للزراعة تمثل فيه كل الجهات المعنية بالزراعة كوزارة الزراعة والتموين ووزارة الصناعة والتجارة والبلديات والجامعة الاردنية لتقييم الزراعة في الاردن ووضع البرامج على مستوى المملكة ومراقبة تنفيذها .

٦ ــ الاعـلام :

ارى ان هناك اجحافا اعلاميا في حقل الزراعة التي تمثل العمود الفقري للاقتصاد الاردني كما ان هناك تقصير في توجيه مزارعينا لكل هذه الوسائل تحت جميع الظروف .

٧ ــ الاراضي الاميريـة :

ا ــ الأراضي الشرقية وهي [illegible]

[illegible] صحراء لا يرجى منها الكثير . [illegible]

ب ــ مراعي تحت الامطار [illegible] ملم تتنويا ويجب المحافظة عليها كمراعي ومنع الاعتداءات عليها وبناء سدود متطاحية فيها لزيادة [illegible]

جـ ــ اراضي صالحة للزراعة وتتوفر فيها مياه جوفية غزيرة ــ يجب اقامة جمعيات تعاونية من اهل المنطقة او من الزراعيين الفنيين وتسليمها لهم وتوفير الامكانات اللازمة كالاليات ووسائل الانتاج الضرورية وبذلك نكون قد وضعنا اساسا لحل جميع الخلافات حول هذا الموضوع .

٢ ــ الاراضي الميري المحاذية للسيول كاراضي الموجب والاغوار . وهي تتعرض لاعتداءات من قبل اشخاص ذوي نفوذ حيث يضعون ايديهم على مساحات شاسعة من الاراضي ويسحبون عليها المياه مما يثير حفيظة اهل المنطقة الذين يحاولون القيام بالمثل فيمنعون من قبل الدولة . لذا ارى ان تمسح تلك الاراضي وتقسم الى وحدات زراعية ثم توزع بالاولوية لاهل المنطقة حسب انظمة ادارة املاك الدولة المتعارف عليها .

٨ ــ دائرة الاراضي والمساحة :

هناك مساحات شاسعة من الاراضي غير مستغلة مع انها جيدة بسبب الشيوع واشتراك اعداد كبيرة من الاحفاد الذين الت اليهم الارض دون راي لهم فيها مما حال دون استغلالها . لذا ارى ان تقوم دائرة الاراضي والمساحة باصدار قانون ازالة الشيوع ووضع الحلول لتلك الاراضي حسب انتاجها وطرق استغلالها والوسائل المثلى لذلك .

٩ ــ المنظمـة التعاونيـة :

ارى ان يعاد النظر في ظروفها وقوانينها فاما ان تقوم بالمهمة التعاونية باسس علمية تنفيذية ملزمة للمزارمين لاستغلال الاراضي التي مزقتها تفتت الملكية او ان يعاد النظر في وجودها .

الصناعـة :

١ ــ تكوين مجلس اعلى للصناعة مسؤولا عن الصناعات الانتاجية الهامة كالاسمنت والفوسفات والبوتاس والمصفاه ليتحمل مسؤولية اي تدهور او نقص في هذه الصناعات كما حدث ويحدث الان بشركة الاسمنت ولا نعلم من المسؤول المباشر عن عدم مجاراة الانتاج المحلي لحاجة البلد ولماذا لم توضع خطة منذ اربع سنوات لمنع هذه الازمة ــ او التقليل من اثرها ــ اذ ان بوادر الازمة كانت منذ اكثر من اربع سنوات ان مجلسا مثل هذا سيراقب تطور هذه الصناعات ويزيد من انتاجها ويكون مسؤولا عن ــ اي تدهور في مثل هذه المشاريع .

٢ ــ شركات التامين : هذه الشركات التي تسن القوانين لحمايتها وزيادة دخلها اما ان توحد بشركة واحدة تدخل الحكومة مساهمة براسمالها وادارتها وبذلك تساهم بمشاريع التنمية او يشترط عليها المساهمة بالتنمية بنسبة معينة من دخلها .

٣ ــ تشجيع الاستثمار في مجال الانتاج ومحاولة توزيع الصناعات على المناطق المتخلفة وذلك باعطاء تسهيلات اكثر وامتيازات خاصة لراس المال المستثمر في هذه المناطق .

التمويـن :

١ ــ فتح مراكز اخرى للمؤسسات الاستهلاكية في جميع المحافظات اذ ان هذه التجربة اثبتت نجاحها لخدمة ذوي الدخل المحدود.

٢ ــ الحد من زيادة الاسعار المستمرة وبهذه المناسبة اود ان اسال : لماذا حافظت وزارة الصحة على سعر الدواء ولم يحدث زيادة كبيرة باسعاره خلال المدة الاخيرة ؟ هل لوزارة التموين والصناعة والتجارة ان تحذو حذو وزارة الصحة وتقوم بهذه المهمة وتوقف الزيادات المستمرة .؟

الصحـة :

١ ــ ان معدل اشغال المرضى في مستشفى الكرك الحكومي في الاشهر الاخيرة بلغ ٩٧٪ ــ ١٠١٪ وهذا دليل واضح على مقدار الازدحام والحاجة الملحة الى فتح مستشفى ابو جمور باسرع وقت .

٢ ــ سياسة المراكز الصحية المتكاملة بالفعل اذ ان المراكز التي تقررت بالكرك مؤخرا ينقصها مركز امومة وطفولة وكذلك نحن بحاجة الى مركزين اخرين الاول في الجديده حي السماكية والاخر في راكين [illegible]

وزارة العمـل :

مناقشة حالة العمالة في البلاد والتفكير جديا بالاثار السلبية والايجابية لهجرة العمال الاردنيين خارج البلاد وقدوم عمال اجانب باعتبار ذلك مظهر غير طبيعي .

التربيـة والتعليـم :

١ ــ اجادت وزارة التربية والتعليم بقسمها العام الدراسي الى فصلين دراسيين مما يساعد على التفاعل بين الطالب والمنهاج .

٢ ــ اما عن اعداد مجموعة الاسئلة المختارة الممثلة للمنهاج فهذا شيء غير ايجابي فيما اعتقد اذ انه يحول الطلاب الى حفظة نماذج من الاسئلة .

٣ ــ ما مصير معهد المعلمات الذي تقرر بالكرك واستملكت له الارض منذ سنين .

الاشغـال العامـة :

١ ــ الطرق القروية والزراعية احدى دعامات تطور الانتاج الزراعي فهل يمكن اعطاءها مزيدا من الاهتمام .

٢ ــ ماذا عن كلية الشهيد فيصل ومركز التاهيل في الجنوب .

هل لمعالي وزير الاشغال ان يقدم تقريرا وافيا عن الاسباب الموجبة لهذا التاخير .

السياحـة والاثـار :

تحدث معالي وزير السياحة والاثار باسهاب عن الاصلاحات والتطورات التي تقوم بها الوزارة في مركزين اساسيين وهما البتراء وجرش وله كل الشكر على ذلك . وكان بودي ان يضم لهما مركزا اخر وصرحا من صروح اثارنا المجيدة يروي لنا تاريخ الرومان والصليبيين وابطال المسلمين كصلاح الدين الايوبي الا وهو قلعة الكرك الاثرية ولو اعتني بها العناية الكافية لكانت مركزا سياحيا واثريا [illegible] اقتصادي كبير

الاسكـــــــان :

ان مشكلة الاسكان مشكلة عامة في العالم وتكاد ان تكون خانقة بالاردن فيجب النظـــر اليها باهتمام بالغ وتعالج بحكمة ومخطط عام .

ان جميع جمعيات الاسكان ومشاريـــــع مؤسسة الاسكان نجحت بشكل جزئي ولكنها في الواقع شجعت الاتجار بالارض وضاعفت اثمانها وتعديلا لذلك اقترح على مؤسسة الاسكان مـــع الامانة او المجلس البلدي في كل محافظة بشـــراء او استملاك قطعة ارض كبيرة تصلح ان يقـــام عليها بالمستقبل مدينة سكنية متكاملة تقسم الـــى وحدات تاخذها جميعات الاسكان مقابل السكـــن الامانة مشاريعها عليها ، وتقيم مؤسسة الاسكان مشاريع اسكانية لذوي الدخل المحدود مــــــن الموظفـــين والعمـــال .

القضـــــــاء :

١ ــ اعادة النظر بتكليف اختصـــــاص المحاكم العرفية والخاصة في محاكمة المدنيين .

٢ ــ اعادة النظر بتقليص صلاحيات الحكام الادرايين في توقيف المدنيين في الجرائم الخاضعة لاختصاص المحاكم النظامية .

٣ ــ اجبار المحاكم الاستثنائية (الخاصة / العرفية/ محكمة الشرطة في التنفيذ حول المحاكمات الجزائية وتمكين المتهم من حرية الدفاع والتمتـــع بهذا الحق المقدس الذي اقرته المدنية والدولة منذ نشاتهـــــا .

واخيرا اود ان اوجه كلمة شكر للحكومـــة للحوار الهادىء الهادف وعلى هـــذا التجاوب . وشكرا لكم على الاستماع .

والســلام عليكم

ـــ ١١ ـــ

دولة رئيس المجلس

ليتفضل السيد محمود الشريف



سعادة السيد محمود الشريـــف

دولة الرئيس ، حضرات الاعضاء المحترمين

لقد استمع المجلس الكريم الى بيان دولـــة رئيس الوزراء حول السياسة الداخلية للحكومـــة كما استمع الى تقارير من عدد مـــن اصحـــاب المعالي الوزراء ، حول نشاطـــات وانجـــازات وزارتهم واذا كان من طبيعة الاشياء أن تخضـــع البيانات التي استمعنا اليها للتحليل والمناقشـــة من قبل المجلس الكريم ، اداء للامانة التي يحملها هذا المجلس ، وقياما بالدور الذي اسس مـــــن اجله ، فان المعلومات والحقائق التي تضمنتهـــا هذه البياناتمن نهضة الاردن وتقدمه ، في ظـــل قيادة جلالة الحسين ، تجعلنا ننوه بالجهـــــود المخلصة التي تبذلها الحكومة لخدمة هذا البلــد وتحقيق المزيد من الخير والمنعة والازدهار للوطن والمواطنين وبطبيعة الحال فان اعتزازنا بالشوط الذي قطعه بلدنا في مضمار التقدم ، لا يعنـــي بحال اننا بلغنا الكمال ، ولا يعني انه لا توجـــد اخطاء ينبغي تصحيحها ، وثغرات ينبغي سدها واهداف ما زال امامنا السعي لتحقيقهـــا .





وهنا تبرز اهمية الدور المطلوب من المجلس والحكومة ، وهو التعاون لتطوير الخدمات والمؤسسات واساليب العمل من خلال الحوار المسؤول واتساع الصدور للنقد البناء ، وتفتح الاذهان لتقبل الافكار الجديدة .

لقد استعرضنا زميلي الاستاذ جمعة حماد وانا ، ما ورد في خطاب دولة الرئيس عن الصحافة ، واتفقنا على صياغة هذا التعليق الموحد عن موضوع الصحافة توفيرا لوقت المجلس بحيث يستمع الى متكلم واحد بدلا من اثنين . لقد اسعدنا بالفعل ان نسمع في بيان الرئيس اشارة مشجعة الى دور الصحافة الاردنية، وتعاونها مع الحكومة ، من خلال علاقة وصفها دولته بانها (جيدة على العموم) . ان هذا التعبير المتحفظ يعكس الحقيقة بكل امانة وصدق ، وفي تصورنا انه من لمكن التعاون بين الحكومة والصحافة لتطوير هذه العلاقة ، وتنميتها لتصبح علاقة افضل ، يحكمها الاحترام المتبادل للحقوق، والالتزام بالمسؤولية ، والتفهم المتبادل للظروف التي تتحكم في سياسة الحكومة وعمل الصحافة معا ، وقيام القناعة عند المسؤولين بان طبيعة مهمة الصحافة تجعلها مختلفة عن اجهزة الاعلام الرسمية باعتبارها منبرا يملكه الراي العام بالدرجة الاولى ، وجسرا تعبر عليه الافكار وردود الفعل بين الحكومة والشعب . وكلما اعينت الصحافة على اداء واجبها ، وازلت من طريقها العقبات ، كلما اسهمت في نهضة البلاد وفي نقل رسالة الاردن في الداخل والخارج وفي تحقيق التطور الاجتماعي الذي ننشده .

محمـود الشريف :

ولعلنا لا نجافي الحقيقة حين نقول ، ان الصحافة الاردنية تمسكت (رغم ما يقع منها من اخطاء بين الحين والاخر ، تفرضها طبيعة العمل الصحفي والاجتهاد فيه) تمسكت بمبدأ الولاء للوطن ، وقامت بواجبها خير قيام ، في تعريف المواطن بسياسة الاردن ، وفي حشد التاييد الشعبي لهذه السياسة ، وفي التعبير عن مشاعر الناس ازاء كل قضية عامة ، وفي نقل انجازات الحكومة للقراء ، وفي التعليق على الامور العامة بذلك القدر من الصراحة التي تتحمله صدور المسؤولين . لقد تطورت الصحافة الاردنية في السنوات العشر الاخيرة تطورا ليس له مثيل في الدول الشقيقة المجاورة .

فبعد ان كانت الصحف تصدر في اربع صفحات في الخمسينات اصبحت تصدر الان في ١٦ صفحة ، وبعد ان كانت تصف حروفها باليد وتطبع على مطابع صغيرة ، اصبحت الان تصف بالالات وتطبع على مطابع كبيرة وسريعة ، لتغطي حاجة السوق في داخل البلاد وخارجها وبعد ان كانت الصحيفة اليومية ايام وحدة الضفتين تبيع ما مجموعه خمسة الاف نسخة اصبحت الان تبيع ما يزيد عن ٣٥ الف نسخة في الضفة الشرقية وحدها ، وبعد أن كان جهاز الجريدة البشري لا يتجاوز العشرين موظفا اصبح الان في حدود ٢٠٠ موظف ، وبعد ان كان معدل الرواتب الشهرية للجريدة اليومية حوالي ١٥٠٠ دينار اصبح الان في حدود ١٦ الف دينار ، وبعد ان كان الاستثمار الراسمالي في الصحيفة اليومية لا يتجاوز الـ(١٥) الف دينار اصبح الان أكثر من ربع مليون دينار ، وبعد ان كانت صحفنا الاردنية بالكاد تغطي المدن الرئيسية في المملكة ، اصبحت توزع في ليبيا والعراق والكويت والسعودية ودول الخليج وسورية ومصرولندن واثينا وباريس ولها مشتركون في معظم اقطار العالم .

هذا التطور العظيم للصحافة الاردنية الذي ينبغي ان يكون محل اعتزاز وفخر من جانب الحكومة ، يحفزها على تقديم التسهيلات الضرورية لها لتحقيق انطلاقة اوسع ، لم يواكبه للاسف تطور في قوانين المطبوعات يتناسب مع هذه القفزة الكبيرة. لقد صدر اول قانون للصحافة والمطبوعات في عام ١٩٥٣ ، ثم جرى استبداله بقانون اخر صدر في عام ١٩٧٣ . وقد يخطر بالبال ان القانون الجديد لا بد وان يكون بالبداهة اكثر تقدمية من القانون القديم . ولكن العكس هو الصحيح ، فالقانون القديم هو الذي يعتبر في نظر الصحفيين اليوم اكثر تقدمية من القانون الجديد ، وسنضرب مثلا واحدا على المفارقات العجيبة بين القانونين .

فالمادة ٤٣ من القانون الذي صدر في عام ١٩٥٣ تنص ، على أنه اذا نشرت مطبوعة دورية مثلا تحريضا موجها ضد سلامة الدولة او امنها او سيادتها ، اوقفت المطبوعة بقرار من وزير الداخلية لمدة لا تزيد على ثلاثة ايام ، ثم تحال المطبوعة بعد ذلك للقضاء الذي ينظر في القضية فيقرر وقف التعطيل او استمراره او سحب الرخصة .

اما المادة ٢٣ من القانون الذي صدر في عام ١٩٧٣ (اي بعد عشرين سنة) فتعطي لمجلس الوزراء وحده الحق في الغاء الرخصة ، او تعطيل المطبوعة مدة لا تقل عن اسبوع دون أن يكون للمطبوعة حق الطعن في هذا القرار امام اية جهة من الجهات . هذا .

محمـود الشريف

فضلا عما يتضمنه القانون الجديد من بنود تبيح للحكومة حق تطبيق التزامات المالية على الصحف ومضايقتها اقتصاديا دون ان يكون لها حق الاعتراف او الشكوى او حتى الدفاع عن النفس .

اننا لا نريد ان نضيع وقت المجلس في مفارقات تفصيلية بين القانونين المذكورين (ولا نريد الحديث بالتفصيل الان عن مشاكل الصحافة وهمومها الكثيرة . ولكنا نرجو دولة رئيس المجلس أن يوعز بتوزيع القانونين على حضرات الاعضاء ليكتشفوا بانفسهم كيف أن القانون الجديد يشكل خطوة الى الوراء بالنسبة للقانون القديم.

ان الصحافة الاردنية التي تعيش من دخلها المشروع ولا تتلقى اية مساعدات مالية مباشرة من الحكومة ، وتقوم بواجبها في خدمة الوطن ، وتعطي صوت الاردن وتنقل رسالة الحسين العربية ومواقفه القومية الى مختلف الاقطار ، هذه الصحافة جديرة بان يستمع الى شكاواها باهتمام ، وان تعاون على اداء مهمتها الوطنية.

محمود الشريف :

ان بعض مواد قانون المطبوعات الحالي لا تليق في تصورنا بالوجه الحضاري لبلدنا لذلك فنحن نطلب من المجلس الكريم ما يلي :

اولا : التوصية بتعديل هذه المواد بما يتناسب مع التغيرات التي وقعت في السنوات الاخيرة في مهنة صناعة الصحافة ، وبما يتفق مع واقع بلدنا الناهض ومع روح الدستور ، ومع منطلق العصر الذي نعيش فيه .

ثانيا : تشكيل لجنة مؤقتة خاصة من المجلس الكريم من اربعة او خمسة اعضاء لاقتراح صيغ التعديل بناء على دارسة مكثفة لاوضاع الصحافة ومشاكلها ، تجريها مع المؤسسات الصحفية والاجهزة الحكومية المختصة ، ثم ترتفع توصياتها بالتعديل الى مجلسكم الموقر لمناقشتها واقراها.

وقبل ان اختم هذه الملاحظات على الصحافة لا يفوتني الاشارة الى ما ورد على لسان الزميل الاستاذ طاهر حكمت في كلمته في مجال تبرير التعطيل الاداري للصحف كقوله ان الصحف تحولت الى مراكز عناصر ، وانضمت اليها عناصر معادية ، وانها احيانا تحرف الاخبار ، وتدس على الدولة او على الحكومة .

انني مضطر ان ارفض كل هذه التهم جملة وتفصيلا ، وارفض اطلاق التهم ضد الصحافة الاردنية بغير دليل ، وكم كنت اتمنى ان يقدم الاخ الزميل بعض البراهين على التهم الخطيرة التي وجهها للصحافة ولعل اسواء ما في الامر ان الزميل طاهر انطلق من تهم عمومية فما نصه لم يقدم عليها اي دليل . انطلق من ذلك الى تبرير التعطيل المؤقت من قبل الحكومة وانا بالمناسبة لا اعني هذه الحكومة بالذات دون ان يكون للصحف حق الاعتراف على التعطيل امام القانون محتجا بالظروف المحيطة بالمنطقة والتي يرى انها تبرر ابقاء هذا السيف مرفوعا في يد الدولة فوق عنق الصحافة . اننا لا ننفي ان الصحافة قد تقع في الاخطاء مبعثها الاجتهاد بالنية الحسنة في بعض الاحيان . بل تذهب الى ابعد من ذلك فنقول ان صحيفة ما قد تدس خبرا يقصد به بلبلة الراي العام وان كانت هذه حالة نادرة للغاية .

ولكن هذا لا مبرر على الاطلاق ان تأخذ الحكومة (اية حكومة) القانون بيدها ، وتصبح هي الخصم والحكم بنفس الوقت وتلغى دور القضاء الاردني اكثرية في تقرير حجم الاذى الناجم من مخالفات الصحف وحجم العقوبة .

محمـــود الشريف

اما الادعاء بالظروف المحيطة بالمنطقة فـــي تقييد حرية الصحافة فادعاء معروف تمارســـه جميع الحكومات التي تبحث عن المبررات لتعطيل الحريات العامة وتقيد حرية الصحافة هـــو عذر ليس جديدا على اسماعنا وليس مقبولا منا مـــن موقف احترام حرية الانسان وكرامته . ولـــو سلمنا بالتبريرات التي طرحها الزميل طاهـــر لوجب علينا ان نسلم بكل القيود التي تفرض على حرية الصحافة في جميع انحاء العالم الثالـــث. اما حكاية وجود عداء مدهوم وتقليد بين الحكومة والصحافة بانني اترك للزميل طاهـــر حكمـــت استفتاء قطاع من الناس حوله ، وسيكتشف على الفور ان الراي العام يقيد الصحافة الاردنيـــة جزءا من الحكومة وظلا لهـــا .

وهكذا فان الصحافة في الواقع محصورةبين نارين نار الجمهور الذي لم يقتنع بعد انها تعبر عن احاسيسه ومشاعره بالجراة الكافية ، ونـــار الحكومة والمتحدثين باسمها والذين يتصورون ان الصحافة متمردة على سلطة الدولة ، ولذلك لا بد من ان تقيد حريتها بالقوانين .

هذا هو الوضع الحقيقي للصحافة الاردنية واللـــه المستعـــان .

الشريـــــف :

دولة الرئيس ، حضرات الاعضاء المحترمين

استأذنكم الان في التعرض لموضوع سياسة التنمية في الاردن ببعض الملاحظات لقد استعرض السادة اعضاء المجلس في ردودهم ، وجوه النقص في الخدمات التي تقدمها الدولة لسكان الريـــف والبادية ، وطالبوا بانشاء المدارس ومد الطـــرق وتزويد المناطق النائية بمياه الشرب،والعيادات الصحية ، ومكاتب البريد ، وغير ذلك من الخدمات التي اصبحت اليوم ، من الضرورات الاساسيـــة لحيـــاة الناس :

ان تلبية هذه المطالب حق المواطنين في عنق الدولة ، وهي بالتالي مسؤولة عن تلبيتها قـــدر الامكان لا سيما وان المواطن من سكان الريف يحس بالغبن ويشعر ان نصيب الريف قليل من الاموال المرصودة للخدمات والتي ينفق معظمها علـــى المدن ويقتضينا الانصاف القول انه بالرغم مـــن الفرق القائم بين ما تنفقه الحكومة على تطويـــر الخدمات في المدن وبين ما تنفقه على المناطـــق الريفية ؛ الا انه ليس من العل القول ان الحكومة تهمل الريف اهمالا كليا ، فقد حققت في السنوات الاخيرة انجازات تشكر عليها نقل الدولة بالمدينة، واهتمامها بالقرية وما يزال بحاجة الى تصحيـــح ولا سيما وان اهمال القرية ، سيؤدي الى نتائج سلبية على مستقبل هذا البلد . ومن اهمهـــا تقلص الانتاج الزراعي بالتدريج ، واقفار الريف وهجرة الفلاحين الى المدن ، حيث يتحولون في معظمهم الى طاقة مستهلكة غير منتجة تشكل عبئا ثقيلا متناميا . على قطاع الخدمات في هذه المدن .

من هنا نحس ان المطلوب هو اجراء جذري في فلسفة التنمية بحيث يصبح تطوير الريـــف والاهتمام به حجر الزاوية في سياسة التنميـــة في الاردن والهدف الاسمى في قائمة الاولويـــات الاقتصاديـــــة .

واذا صح ما نقوله من ان التنميـــة في اي مجتمع . هدفها الانسان وان الانسان الاردنـــي هو اساس راس المال الحقيقي الذي تعتز بـــه ونعمل من اجله ، فان السؤال الذي يفرضـــ نفسه علينا جميعا وبصراحة هو ماذا فعلنا لهذا الانسان ؟ وبهذا الانسان ؟ وما هي الخطط التي وضعتها الدولة للتنمية الاجتماعية ولحماية المواطن من النتائج السلبية للتنمية الاقتصادية ومخاطـــر التحول الاجتماعي الذي يصاحبهـــا .

قد يرى البعض غرابة في الحديث عـــن النتائج السلبية للتنمية على اساس ان التصـــور الشائع هو ان التنمية كلها خير وانها مرادفـــة للوفرة والغنى ورفاهية المجتمع وسعادته .

اسمحوا لي ان احذر من اهمال النتائـــج الضارة العملية للتنمية ودعوني ادعو اساتـــذة الاجتماع في الجامعة الاردنية ووزارة العمـــل والشؤون الاجتماعية وكل من له اهتمام بدراسة المظاهر التغير الاجتماعي ، من رجال دين ومفكرين واعلاميين ، ان يعكفوا على دراسة التحـــولات

التي طرات على الاردن خلال السنوات العشـــر الاخيرة . وسيجدون ان هذه التحولات قد افرزت مظاهر ضارة ، ان لم تكن خطرة على مستقبـــل البلاد ، فالتنمية الاقتصادية اذا لم تكن محكومة بنظرة شمولية واعية ، وفلسفة انسانيةواخلاقية هادفة يمكن ان تؤدي الى عكس النتائج المتوخاة منها تماما ، صحيح ان الدولة مسؤولة عـــن تنمية الموارد الطبيعية في الوطن واستغلالهـــا على اوسع نطاق ، ومسؤولة عن تزويد المواطن بكل الخدمات التي يحتاج اليها . وعن رفـــع مستواه وقدراته الى اقصى حد يمكنه مـــن ان يصبح عنصرا مؤثرا في نمو المجتمع ؛ ولكن اذا كان هدف التنمية في بلدنا هو رفع مستوى الدخل وتحقيق الرفاهية المادية للناس فحسب ، اليس من الحكمة ان نسال انفسنا وندرس ما حـــل بالمجتمعات التي وصلت بالفعل الى الى هـــذا الهدف ، ولكنها اصبحت تعانـــي مـــن امراض اجتماعية لم تكن تعرفها من قبل ؟ ان المانيـــا واليابان والدول الاسكندنافية من اكثر الشعوب العالم رخاء ورفاهية ، ومع ذلك فهي من اكثرها تعرضا للامراض النفسيـــة وتناولا للمهدئـــات والمخدرات ، وفيها اعلى نسبـــة مـــن حوادث الانتحـــــــار .

ان جماعة بادر ماينهوف الارهابية والجيش الاحمر لم يظهرا في البلدان النامية وانما ظهرت في المانيا واليابان بالذات . حركات الصعلكـــة والعنف والخروج على القانون والتقاليد في اوروبا والولايات المتحدة اجتذبت اكثر اعضائها من بين اولاد الاثرياء والمترفـــين .

اذن ليس من الضرورة ان تؤدي الوفـــرة والغنى الرخاء المادي ، في كل الاحوال الـــى سعادة ولاستقرار النفسي في الافراد والاســـر والمجتمعات . بل لعلني لا اتجنى على الحقيقـــة حين اشير الى ان تنامي معدلات الدخل بشكـــل عام والثراء الذي هبط على بعض الفئات في هذا البلد ، قد ادى الى ظهور خلخلة في البناءالاجتماعي وفي القيم وفي انماط السلوك وفي العلاقات بـــين الناس وتوارى بالتدريج مجتمع البساطة والقناعة والتراحم والتسامح ، ليحل محله بالتدرج ايضـــا ملامح مجتمع الجشع والقسوة والتنافس المسعور على المظاهر السطحية للحضارة كبناء القصـــور الفاخرة واقتناء الاثاث النادر والانفاق علـــى الكماليـــات بغـــير حساب .

واذا كان هذا هو شان الفئات المحظوظـــة التي افرزها الثراء ، الذي هو ثرة التنميـــة فان هناك فئات اقل حظا ، لا تستطيع ان تجاري الفئة الاولى في الانفاق لا سيما في قطاع موظفي الدولة والامن العام والقوات المسلحة وغيرهم من ذوي الخل المحدود . نراها تتقلب علـــى نار الغـــلاء والحرمان ويتولد لديها شعور بالظلم يهيء المناخ الملائم لكل عمل سلبي ضد المجتمع باسره .

انني لا اريد ان اخوض بالتفصيل في العلل الاجتماعية المتعددة التي نجمت عـــن فقـــدان التوازن بين التنمية الاقتصادية وتنميـــة الانسان ولكني اكتفي بالاشارة العابرة الى ما نلمحه جميعا من تفكك في روابط الاسرة وتقلص في سيطـــرة الاباء على الابناء وانهيار في الاخلاق العامـــة ولا سيما في اوساط الشباب ، وضمور في سلطـــان الدين على الناس وظهـــور الرشوة والفســـاد والمحسوبية والعشائرية ، على حساب المفهوم الشامل لمعنى الطن وعلى حساب مصلحته .

اننا بطبيعة الحال نريد للتنمية في بلدنـــا ان تستمر وللخدمات العامة ان تزداد ، ولكـــن في اطار مفهوم جديد ينبغي علينا ان نصنعه للتنمية ياخذ بعين الاعتبار حاجات الانسان التي تتجاوز المطعم والمشرب والمسكن ، حاجتـــه للاحساس بانه شريف في صنع القرارات ، حاجته للاحساس بانه قيمة في ذاته حاجته للاحساس بانسانيتـــه المتفردة التي تصبر على الحرية والكرامة، حاجته للاحساس بان الناس جميعا متساوون امـــام القانون ، حاجته لان يعيش في كنف الاسرة متحابة متكافلة وفي مجتمع مستقر سعيد .

اننا نريد تنمية محورها الانسان وغايتهـــا الانسان ، وهدفها ليس فقط زيادة معدلات الدخل وانما تحقيق التوازن والتكامل في شخصية الانسان وفي سلوكه بحيث لا يتحول الى مجرد حيوان نهم همه اشباع غرائزه وعبادة شهواته ولعلني لا اجد